

نحو عدالة انتقالية متجذرة مجتمعيًا في سوريا



رؤية تحليلية في حصيلة الجلسات
الحوارية التي عقدتها " منظمة اليوم
التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في
سورية " مع القوى المجتمعية السورية
على امتداد الأراضي السورية حول
قضايا العدالة الانتقالية في سورية

اليوم التالي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا



THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

الباحثون

الباحث الرئيسي:

د. إبراهيم دراجي

فريق اليوم التالي

مديرة البرنامج:

ديما موسى

مدير البرامج:

عبدالجليل الشققي

مشرف البرامج:

أنور مجني

المدير التنفيذي:

معتصم السيوفي

tda-sy.org



2026

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

مخطط البحث

- 06..... الملخص التنفيذي
- 14..... تمهيد: الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية في سوريا
- 15..... أولاً: أهداف العدالة الانتقالية
- 16..... ثانياً: الركائز القانونية الدولية والوطنية للعدالة الانتقالية
- 19..... ثالثاً: المفهوم في السياق السوري
- 21..... رابعاً: خصوصية المجتمع السوري في فهم العدالة
- 23..... خامساً: أثر الحرب والانقسام في تشكيل الوعي العدالي
- 24..... القسم الأول: آليات العدالة الانتقالية في الرؤية المجتمعية السورية
- 25..... أولاً: الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا المحاسبة الجزائية
- 26..... 1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم «المحاسبة الجزائية»
- 29..... 2- تحديد آلية المحاسبة والعقوبات
- 32..... ثانياً: الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا كشف الحقيقة
- 33..... 1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم كشف الحقيقة
- 36..... 2- أدوات وآليات كشف الحقيقة المقترحة في النقاشات
- 37..... 3- التحديات والمخاوف المجتمعية
- 38..... 4- مقترحات عملية صادرة عن النقاشات في السياق السوري
- 39..... ثالثاً: الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا جبر الضرر
- 40..... 1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم «جبر الضرر»
- 41..... 2- أنواع الضرر كما صنّفها المشاركون
- 42..... 3- أدوات وآليات جبر الضرر المقترحة في النقاشات
- 43..... 4- من يُنفذ جبر الضرر؟ الجهات المسؤولة
- 44..... 5- معايير جبر الضرر العادل كما وردت في المداخلات
- 45..... 6- التحديات والمخاوف التي عبّر عنها المشاركون
- 46..... رابعاً: الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا بناء المؤسسات و ضمانات عدم التكرار

TDA

- 47.....1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم «بناء المؤسسات وضمانات عدم التكرار».
- 49.....2- ضمانات عدم التكرار في الإدراك المجتمعي السوري.
- 51.....3- تصوّرات مؤسسات ما بعد الصراع.
- 53.....4- التحديات والمخاوف.
- 55.....القسم الثاني: ضمانات العدالة الانتقالية في الرؤية المجتمعية السورية.
- 56.....أولاً: النطاق الموضوعي والزماني لمسار العدالة الانتقالية.
- 57.....1- الرؤية المجتمعية السورية حول الجرائم التي ينبغي أن تكون مشمولة.
- 62.....2- الرؤية المجتمعية السورية حول النطاق الزمني لقانون العدالة الانتقالية.
- 71.....ثانياً: مؤسسات العدالة الانتقالية.
- 72.....1- الشرعية والولاية والاستقلال.
- 74.....2- الكفاءة والتمثيل.
- 75.....3- الشفافية والمساءلة.
- 76.....ثالثاً: قضاة العدالة الانتقالية.
- 77.....1- معايير الاختيار.
- 80.....2- قضاة الحقبة السابقة.
- 82.....رابعاً: تمثيل الفئات المعنية.
- 83.....1- تمثيل النساء و ذوو الضحايا والمفقودون.
- 84.....2- آليات التمثيل.
- 85.....3- تحديات التمثيل.
- 86.....خامساً: الخصوصيات المجتمعية التي ينبغي مراعاتها.
- 87.....1- ماهية الخصوصية القائمة كما عبّر عنها المشاركون.
- 90.....2- كيفية مراعاة الخصوصيات المجتمعية ضمن منظومة الضمانات.
- 94.....الخاتمة.
- 97.....أولاً: النتائج الرئيسية.
- 99.....ثانياً: التوصيات العملية.

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة إلى تحويل نتائج الدراسة الميدانية والتحليل المقارن إلى توصيات سياساتية عملية لبناء نظام عدالة انتقالية سوري يقوم على المشاركة المجتمعية، والشفافية، واحترام الخصوصية المحلية، وفق المعايير الدولية.

ترتكز الرؤية على أن العدالة الانتقالية ليست مساراً قضائياً فحسب، بل مشروعاً وطنياً لإعادة بناء الثقة بين السوريين، وترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد عقود من القمع والانقسام.

المشكلة والسياق

77
في هذا السياق،
يُعد تصميم
نموذج عدالة
انتقالية متسق
مع الخصوصية
السورية شرطاً
لإرساء سلم
أهليٍّ مستدام.

- تواجه سوريا في مرحلتها الانتقالية إرثاً مركباً من الانتهاكات والانقسامات والتمييز المناطقي، مع ضعف الثقة في المؤسسات، وغياب آليات فعالة للمساءلة أو جبر الضرر.
- النقاشات الميدانية التي شملت العديد من المحافظات السورية أظهرت أن غياب العدالة لا يرتبط فقط بغياب القانون، بل بانقطاع الصلة بين الضحية والمؤسسة، وبشعور جماعي بالتهميش والوصم.

الأهداف العامة

إرساء نظام عدالة انتقالية وطني
يستند إلى مبادئ المشاركة وعدم التمييز والحق في الحقيقة.

01

تمكين المجتمعات المحلية
والضحايا من المساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات العدالة.

02

إعادة بناء الثقة
عبر محاسبة منتهكي الحقوق وجبر الضرر المادي والمعنوي.

03

تثبيت ضمانات عدم التكرار
من خلال إصلاح المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية والإدارية.

04



المحاور الرئيسة للسياسة المقترحة

أ. الإطار المؤسسي

- **الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية:**
كيان مستقل قانونياً، يضم قضاة وخبراء وممثلين منتخبين عن الضحايا والمجتمع المدني، يتولى رسم السياسة العامة ومتابعة التنفيذ.
- **لجان المحافظات:** كيانات فرعية منتخبة تمثل المتضررين في الميدان بما يحقق اللامركزية المتصلة.
- **الهيئة الوطنية للمفقودين:** جهاز قضائي-تحقيقي مستقل بسجل موحد، وبروتوكولات نبش وتعريف، مع مشاركة إلزامية لروابط أسر الضحايا.

د. المشاركة والتمثيل

- **كوتا تمثيلية:** للفئات المتضررة غير الممثلة بشكل كافٍ تقليدياً (النساء، ذوي الإعاقة، أسر المفقودين، الشباب) في مؤسسات العدالة الانتقالية.
- **تفعيل قنوات تمثيل قاعدية حيّة:** عبر روابط الأسر وخيم الحقيقة ومنتديات الحوار المجتمعي.

هـ. إصلاح المؤسسات و ضمانات

عدم التكرار

- **مراجعة شاملة:** لبنية القضاء والأمن والجيش والإدارة العامة لضمان الاستقلال والمساءلة.
- **تدريب:** القضاة وأفراد الأمن والجيش على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- **إدماج قيم:** العدالة الانتقالية في المناهج التعليمية والإعلام الوطني.

ب. المساءلة والعدالة القضائية

- **إنشاء دوائر قضائية متخصصة:** بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.
- **حماية الشهود والمبلفين:** عبر وحدات أمنية وقانونية مستقلة.
- **تفعيل آليات العقوبة-الجبر:** مصادرة أموال المدانين وتوجيهها لصناديق التعويض والإعمار.

ج. جبر الضرر والاعتراف

- **اعتماد برامج جبر متعدد المستويات:** تشمل التعويض الفردي، والتنمية المجتمعية، والتخليد الرمزي (نُصب، متاحف، أيام ذاكرة وطنية).
- **إلغاء السياسات التمييزية السابقة:** (الدراسات الأمنية، الحرمان الإداري، المحسوبيات).
- **تخصيص برامج دعم نفسي واجتماعي:** للضحايا وأسرهم.

المخاطر المحتملة:

02

ضعف الإرادة السياسية:
لدى مؤسسات الدولة لتطبيق
العدالة على الذات.

01

تسييس العدالة:
من قبل أطراف الصراع أو النخب
المركزية.

04

**غياب الحماية القانونية
للسهود والضحايا:** مما يحّد
من المشاركة الفاعلة.

03

**الاستقطاب الاجتماعي
والطائفي:**
الذي قد يهدد شرعية العملية.

التوصيات العملية

إصدار قانون العدالة الانتقالية السوري:
يتضمّن نصوصاً واضحة حول التمثيل،
وحماية الشهود، وجبر الضرر.

01

وضع خطة وطنية متعدّدة المراحل:
للعدالة الانتقالية ترتبط بجدول زمني قابل
للقياس والتنفيذ.

02

**إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر وإعادة
الإعمار الاجتماعي:** بتمويل حكومي
ودولي، تشرف عليه الهيئة الوطنية.

03

إطلاق حملة تواصل وطنية: لتعزيز الوعي
المجتمعي بالعدالة الانتقالية كمشروع
وطني لا انتقامي.

04

إشراك المنظمات ذات الصلة: غير
الحكومية الوطنية والدولية كشركاء فنيين
داعمين دون المساس بالملكية الوطنية
للعملية.

05

الخلاصة

”

إن بناء عدالة انتقالية سورية ناجحة يقتضي الجمع بين الاعتراف بالحقيقة والمساءلة القانونية والإصلاح المؤسسي والمصالحة المجتمعية ضمن نموذج تشاركي يوازن بين المعايير الدولية والتجربة المحلية.

العدالة الانتقالية هنا ليست نهاية الصراع فحسب، بل بداية تعاقد وطني جديد يقوم على احترام الإنسان بوصفه الغاية الأولى والضمانة الأخيرة لأي سلام مستدام.

“

منهجية الورقة:



المشاركون

+300



جلسة حوارية

16



منطقة جغرافية

15

جاء إعداد هذه الورقة نتيجة عملية تشاركية واسعة، اعتمدت على مشاورات مجتمعية امتدّت لأسابيع وشملت عدداً من المحافظات والمناطق السورية، إنطلاقاً من الفكرة أن المناطق السورية، عدا عن أنها متنوعة اجتماعياً واقتصادياً، خاضت كذلك تجارب مختلفة خلال السنوات والعقود الماضية، بالأخص منذ 2011، حيث أنها خضعت لسيطرة قوى مختلفة. لذلك تم عقد 16 جلسة حوارية في كل من إدلب وحلب وعفرين والحسكة والرقعة ودير الزور واللاذقية وجبلة وطرطوس وحماه وسلمية وحمص ودمشق وريف دمشق ودرعا، وشارك فيها ما يزيد على 300 شخص من خلفيات اجتماعية ومهنية وسياسية متنوّعة، شملت ناجين وناجيات من الاعتقال، نازحين ومهجرين (حالياً وسابقاً)، عائلات مفقودين، قضاة ومحامين، ناشطات وناشطين، أكاديميين، ممثلين عن منظمات محلية، إضافة إلى فئات من الشباب والنساء وممثلين عن مجتمعات محلية ريفية وحضرية. وقد أتاحت هذه المشاورات الاطلاع على رؤى مختلفة حول أولويات العدالة الانتقالية، ونقاط البداية والنهاية، وآليات المساءلة وجبر الضرر، والعلاقة بين الذاكرة التاريخية والإصلاح المؤسسي. وبذلك، لا تعكس هذه الورقة رأي خبير واحد، بل خلاصة حوار جمع أطيافاً واسعة من المجتمع السوري، عبّروا عن مخاوفهم وتصوراتهم واستعدادتهم للذاكرة، كما عبّروا عن تطلعاتهم لشكل العدالة الممكنة.

تمهيد - الإطار المفهومي للعدالة الانتقالية في سوريا

لم تولد العدالة الانتقالية بوصفها فكرة مكتملة، بل نشأت من رماد قرنين من التجارب المأساوية. ففي أعقاب الحربين العالميتين، ارتكزت العدالة على منطق «عدالة المنتصر» الذي حوّل المحاكم إلى أدوات سياسية للانتقام من المهزومين. ثم جاء «العفو الشامل» في الأنظمة السلطوية ليطمس الجرائم بحجة الاستقرار.

بين هذين الفشلين بزغت في سبعينيات القرن العشرين رؤية ثالثة: العدالة ليست انتقاماً ولا نسياناً، بل فعلٌ اعترافٍ ومحاسبةٍ وإصلاحٍ.

بدأت التجربة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، تشيلي، غواتيمالا)، وبلغت ذروتها في جنوب أفريقيا عام 1994 مع نموذج «الحقيقة مقابل العفو» الذي حوّل العدالة من عملية انتقامية إلى تسوية أخلاقية كبرى بين الماضي والمستقبل. ومنذ ذلك الحين، لم تعد العدالة تُقاس بعدد المحاكمات، بل بقدره المجتمع على مواجهة ماضيه بشجاعة.

يتجلى جوهر العدالة الانتقالية في إعادة تعريف معنى العدالة ذاتها: من عدالة تُعاقب إلى عدالة تُنقذ، ومن دولةٍ تحاكم الأفراد إلى مجتمعٍ يحاسب نفسه. إنها مشروعٌ أخلاقي يعيد للمجتمع قدرته على التماسك بعد الانقسام، ويحوّل الألم إلى وعي.

عرّف الأمين العام للأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها «مجمّل العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع مواجهة إرث الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، بهدف تحقيق المساءلة، وتكريس العدالة، وتعزيز المصالحة المجتمعية»¹. تطوّر هذا المفهوم لاحقاً ليشمل إطاراً أوسع يستند إلى التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، حيث لم يعد مقتصرًا على الملاحقة الجنائية فحسب، بل اتسع ليشمل آليات أخرى تُعزز من مسارات العدالة، مثل جبر الضرر للضحايا، وضمائمات عدم تكرار الانتهاكات.

1- Transitional Justice: A Strategic Tool for People, Prevention and Peace – Guidance Note of the Secretary-General. United Nations. 2023. New York p2.

أولاً - أهداف العدالة الانتقالية:

يُمكن أن نرصد خمسة أهداف أساسية تسعى العدالة الانتقالية إلى تحقيقها وهي²:

1- الحقيقة:

الحق في المعرفة، لا بوصفه مطلباً سياسياً بل حقاً إنسانياً وقانونياً منصوباً عليه في المواثيق الدولية. فكل ضحية يملك الحق في أن يعرف ما جرى، ومن فعل، ولماذا؟ وبالتالي فإن الحقيقة ليست وثيقة، بل فعلٌ اعترافي يرمم المعنى المفقود بين الناس والدولة.

2- المحاسبة:

أي إخضاع من ارتكب جرائم جسيمة للمساءلة القضائية العادلة. فالعدالة الانتقالية لا تعني إفلتاً من العقاب، لكنها أيضاً لا تختزل العدالة في الانتقام. إنها محاسبة تُعيد للمجتمع ثقته بالقانون.

3- جبر الضرر:

وهو البعد الأكثر إنسانية. علماً أن الجبر لا يقتصر على التعويض المالي، بل يشمل الاعتذار الرسمي، ورد الاعتبار، والتخليد الرمزي، وضمان العيش الكريم للضحايا وذويهم.

4- الإصلاح المؤسسي:

أي إعادة بناء مؤسسات الدولة، ولاسيما الأمن والجيش والقضاء والإدارة، لتصبح خادمة للمواطن، لا أداة ضده. وبهذا المفهوم يُصبح إصلاح المؤسسات هو الشرط المادي لعدم التكرار.

5- المصالحة:

فالمسألة هنا ليست صفحاً عشوائياً، بل نتيجةً لعدالة متحققة. لأن المصالحة التي تسبق العدالة خداع، والمصالحة التي تأتي بعدها استقرار³.

ينبغي ملاحظة أن هذه الأهداف الخمسة ليست مراحل متعاقبة بل هي عملية متداخلة؛ فهي بمثابة أضلاع في مربع واحد. تسقط العدالة الانتقالية إذا أُنجز ضلعٌ منها وعُطل الآخر؛ فالحقيقة بلا محاسبة تُصبح تأريخاً، والمحاسبة بلا جبر تتحول إلى عقاب، والإصلاح بلا مصالحة ينتج دولة متوترة.

² مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، (٢٠٢٣). المعايير القانونية الدولية التي تقوم عليها ركائز العدالة الانتقالية (24/54/A/HRC). جنيف: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - ص ٤ وما بعدها.

³ United Nations, Report of the Secretary-General, "The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies," UN Doc. S/2004/616, 23 August 2004.

ثانياً - الركائز القانونية الدولية والوطنية للعدالة الانتقالية:

تتأسس العدالة الانتقالية على منظومة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تفرض التزامات محددة على الدول. أبرزها:

02 الحق في الحقيقة:

أكده مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة عام 2005 بوصفه حقاً فردياً وجماعياً⁴.

01 عدم الإفلات من العقاب:

وهو مبدأ جوهرى في نظام روما الأساسى (1998) للمحكمة الجنائية الدولية، يُلزم الدول بمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

04 ضمانات عدم التكرار:

وهو واجب قانوني يقع على الدولة بإصلاح مؤسساتها الأمنية والقضائية لضمان عدم عودة الانتهاكات.

03 الحق في جبر الضرر

نصّت عليه المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والتعويض عام⁵ 2005.

بناءً عليه، لم تعد العدالة الانتقالية مجرد إطار أخلاقي أو سياسي، بل واجباً قانونياً دولياً، وأداة لتحقيق التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

”

4- United Nations Commission on Human Rights, Resolution 2005/66: Right to the Truth, adopted on 20 April 2005.

5- United Nations General Assembly, Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, Resolution 60/147, 16 December 2005.

بالمقابل على الصعيد الوطني السوري فتأسس منظومة العدالة الانتقالية على ما ورد في الإعلان الدستوري السوري وما لحقه من مراسيم رئاسية:

01 الإعلان الدستوري السوري لسنة 2025: نص الإعلان الدستوري السوري الصادر في 13 آذار سنة 2025، في المادة 49 منه، على إحداث «هيئة لتحقيق العدالة الانتقالية تعتمد آليات فاعلة تشاورية مرتكزة على الضحايا، لتحديد سبل المساءلة، والحق في معرفة الحقيقة، وإنصاف الضحايا والناجين، إضافة إلى تكريم الشهداء». كما تضمّن الإعلان ذاته، في المادة 48، فرض التزام على عاتق الدولة بتمهيد الأرضية المناسبة لتحقيق العدالة الانتقالية عبر مجموعة من التدابير كإلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي ألحقت ضرراً بالشعب السوري وتعارض مع حقوق الإنسان، وإلغاء مفاعيل الأحكام الجائرة الصادرة عن محكمة الإرهاب التي استخدمت لقمع الشعب السوري بما في ذلك رد الممتلكات المصادرة. إضافة إلى إلغاء الإجراءات الأمنية الاستثنائية المتعلقة بالوثائق المدنية والعقارية والتي استخدمها النظام البائد لقمع الشعب السوري.

02 المرسوم 20 لسنة 2025: تم إنشاء «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية» بموجب المرسوم رقم (20) تاريخ 17 أيار لعام 2025 والذي تضمّن الإشارة إلى أحكام الإعلان الدستوري، وإيماناً بضرورة تحقيق العدالة الانتقالية كركيزة أساسية لبناء دولة القانون، وضمّاناً لحقوق الضحايا، وتحقيقاً للمصالحة الوطنية الشاملة؛ تم تشكيل هيئة مستقلة باسم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتمارس مهامها في جميع أنحاء الأراضي السورية، تعنى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية وجبر الضرر الواقع على الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية. وتم بموجب هذا المرسوم تعيين رئيس للهيئة وتكليفه بتشكيل فريق العمل ووضع النظام الداخلي خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ هذا الإعلان.

لمرسوم 149 لسنة 2025: تم لاحقاً بموجب المرسوم 149، بتاريخ 28 آب 2025 ، تشكيل لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية حيث تضمن المرسوم تركيبة اللجنة التي تضم 13 عضواً، بينهم رئيسها ونائبته.

03

إنشاء هيئة وطنية للمفقودين والمختفين قسراً: بتاريخ 17 أيار 2025 أصدر رئيس الجمهورية المرسوم رقم (19) لعام 2025 القاضي بتشكيل «الهيئة الوطنية للمفقودين» بوصفها هيئة مستقلة تُعنى بالكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً في مختلف أنحاء البلاد. ونص المرسوم على أن تتولى الهيئة مهمة البحث والتحقيق في حالات الاختفاء، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لأهالي المفقودين، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة هذا الملف الإنساني. بموجب المرسوم، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتمارس مهامها في جميع الأراضي السورية.

04

ثالثاً - المفهوم في السياق السوري:

يتضح لنا من خلال استعراض النقاشات التي تمت في المجتمعات السورية، محور هذه الدراسة، أن ثمة ركائز أساسية، محلية، للعدالة الانتقالية تتجلى في:

01

العدالة واجب الدولة لا مبادرة السلطة

في جميع الجلسات السورية تقريباً، يتكرّر الموقف نفسه: العدالة ليست تفضيلاً من الحاكم، بل التزام الدولة تجاه ضحاياها. ففي أكثر من منطقة تكررت عبارات «من واجب الدولة أن تفتح الملفات وتكشف الحقيقة... العدالة ليس مئة من أحد». و«الهيئة ينبغي أن تكون مفصولة عن السياسة وتطبّق القانون بعدالة». وأيضاً «القانون ينبغي أن يكون فوق الجميع، وليس فقط فوق الضعيف».

يُخرج هذا الفهم العدالة الانتقالية من حقل السياسة إلى حقل القانون والحقوق. فالناس لا يريدون لجنة مصالحة ولا تسويات عاطفية؛ بل يريدون دولة تطبّق القانون كواجب دستوريّ لا كخيارٍ سياسي. وهنا يتجاوز الوعي اللغة الحقوقية الأكاديمية نحو الوعي بالسيادة القانونية للمجتمع: أي أن الشعب هو صاحب الحقّ في العدالة، والدولة مجرد مُنفّذ لهذا الحق.

02

العدالة كحقّ للضحايا لا مادة للمساومة

يرى المجتمع السوري، الخارج من أكثر من نصف قرن من الاستبداد وأربع عشرة سنة من الحرب، العدالة - كحق شخصي وجماعي لا يقبل المساومة. حيث شدّد المشاركون في الجلسات الحوارية على أن معرفة مصير المفقودين تمثل حقاً لا يمكن التنازل عنه، فهو جوهر العدالة وكرامة الأمهات والعائلات التي فقدت أبناءها. كما أكد أن العدالة ليست ترفاً أو مطلباً ثانوياً، بل هي الأساس الضروري لبناء السلام الأهلي واستعادة الثقة بين الناس.

يُعبّر هذا الإدراك عن تحوّل جذري في الوعي الشعبي، فالعدالة لم تعد «عفواً سياسياً» تمنحه الحكومة، بل «حقاً مدنياً» تملكه الضحية، ولا يملك السياسي حق التنازل عنها. تشير هذه المواقف إلى بداية تشكّل ثقافة قانونية جديدة في الوعي العام السوري، تجعل من العدالة الانتقالية ركناً تأسيسياً في أي عقد اجتماعي قادم، لا بنداً تفاوضياً في اتفاق سياسي.

البعد القيمي للعدالة في الوعي الشعبي السوري

تتميز الرؤية المجتمعية السورية بأنها أعادت العدالة إلى منبعها الأخلاقي قبل القانوني. فقد فقد السوريون الثقة بالنصوص طوال عقودٍ من الاستبداد، لأن القوانين كانت تُستخدم كسيات. لذلك، عندما يتحدث الناس اليوم عن العدالة، فإنهم يتحدثون بلغاتٍ مثل: «الضمير، الكرامة، المساواة، النزاهة، الشفافية».

عبر المشاركون عن توقعهم إلى قضاءٍ نزيهٍ ومستقل، يُحتكم فيه إلى الضمير والعدالة لا إلى الخوف أو الولاء، مؤكدين أن بناء الثقة بالمؤسسات القضائية يبدأ من القاضي الذي «يحكم بالحق دون تأثيرٍ من سلطةٍ أو نفوذ».

تختصر هذه العبارات البسيطة انقلاباً معرفياً هائلاً: فالقانون في سوريا لم يعد معيار العدالة، بل العدالة أصبحت معيار القانون.

وهذا جوهر الفلسفة الحديثة للعدالة الانتقالية: إعادة بناء العلاقة بين الأخلاق والشرعية، بعد أن كانت السلطة السابقة قد فصمتها تماماً.

رابعاً - خصوصية المجتمع السوري في فهم العدالة:

تكشف الحوارات المجتمعية السورية أن ثمة خصوصيات محلية في فهم العدالة الانتقالية والمُتوقع منها، وهي خصوصيات تعكس طبيعة الاضطهاد والمعاناة التي عانى منها كل مجتمع طوال عقود، حيث تكشف النقاشات المحلية فسيفساء من التجارب والوعي، فلكل منطقة سورية قصتها الخاصة مع الظلم، ولكل منها تعريف مختلف للعدالة، لكنه يصب في نهرٍ واحد.

في شرق البلاد (الرقّة - الحسكة - دير الزور):

يُنظر إلى العدالة بوصفها تحرراً من التهميش البنيوي. حيث تحدث المشاركون عن «الكرامة المدنية»، عن التمييز في الوظائف والسفر، وعن الحرمان من الأوراق الرسمية. كما عبّر المشاركون عن شعور عميق بالحرمان ووصف اجتماعي يحتاج إلى رفعه من خلال عدالة تُعيد الكرامة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

ففي دير الزور، على سبيل المثال، تم إبراز أن العدالة تبدأ بكشف الحقيقة حول المقابر الجماعية والمفقودين ومحاسبة القيادات المتورطة بالانتهاكات، المحلية والدولية. كما ترتبط العدالة لديهم مباشرة بجبر الضرر الجماعي وإعادة الإعمار بعد الدمار الواسع الذي أصاب المنطقة.

ويعتبر الأهالي أن أي سلام أو مصالحة لا معنى لهما ما لم تتأسس العدالة على مساهلة جديّة واستعادة الحقوق. كما طُرح أن إصلاح التعليم يشكّل مدخلاً أساسياً لهذه العدالة، إذ إن المناهج القديمة كرّست الانقسام بدل احترام التنوّع. بذلك تتجاوز العدالة معناها القانوني لتصبح مشروعاً لتصحيح العلاقة بين المركز والأطراف، وتحقيق توزيعٍ منصفٍ للفرص والموارد على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

في الساحل (اللاذقية - طرطوس - جبلة):

يحضر خطاب الحياد والذاكرة بقوة. حيث عاش المجتمع تناقضاً مؤلماً: جزء من بيئة النظام، لكنه خسر أبناءه في الحرب. لذلك يرى العدالة كضمانة للشفافية والإنصاف، لا كأداة انتقام. وهنا دعا المشاركون إلى عدالة تُطبّق القانون على الجميع دون انتقام أو عفوٍ مجاني، مؤكدين أن الغاية ليست الثأر، بل المحاسبة العادلة التي تصون كرامة الضحية والمجتمع في آنٍ واحد، وترسّخ مبدأ المساواة أمام القانون.

ففي جبلة على سبيل المثال تركز النقاش على أن العدالة حق للجميع تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص وتطبيق القانون بلا استثناء. كما تم ربط العدالة بكشف الحقيقة والمحاسبة المنصفة التي تعيد للضحايا كرامتهم وتحقق تعويضاً نفسياً ومعنوياً. وتُقدّم العدالة كقيمة أخلاقية وقانونية ضرورية لإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة.

في الشمال (إدلب - عفرين):

وهي مناطق تعدّد الفصائل والانتهاكات، تعني العدالة هنا الحياد والمساءلة المتوازنة. فذكر أحد المشاركين في عفرين: «حاسبوا كبار المجرمين من كل الأطراف، أبو عمشة وغيره، وبعدها تعالوا لنتحدث عن العدالة»⁶. وبالتالي فإن العدالة هنا ليست فقط مطلباً قانونياً، بل وسيلة لتطهير المجتمع من أمراء الحرب.

في المدن الكبرى (دمشق - حلب - حماة - حمص) وأيضاً في درعا وسلمية:

يظهر التركيز على إصلاح المؤسسات واستعادة هيبة القضاء. ففي دمشق قال أحد القضاة المنشقين: «نريد مجلس قضاء أعلى يوحد المرجعيات ويمنع التسييس» وفي حماة ذكر أن «القانون ينبغي أن يكون فوق الجميع»⁷.

بالتالي فإن المدن التي عانت من «الاستبداد البيروقراطي» أكثر من الفوضى العسكرية ترى العدالة في استقلال القضاء، بينما المدن التي عاشت فوضى الحرب تراها في الحياد والرقابة. وهكذا يتضح أن العدالة في سوريا متعددة الأصوات لكنها واحدة الهدف: استعادة الكرامة عبر القانون النزيه.

6_ جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في عفرين بتاريخ 2025-8-28

7_ جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في دمشق بتاريخ 2025-8-25

خامساً - أثر الحرب والانقسام في تشكيل الوعي العدالي:

لم تنتج الحرب السورية، فقط، دماراً مادياً، بل دماراً معرفياً في معنى الدولة والحق. حيث خرج الناس من تجربة جعلت القانون أداة قمع، والعدالة أداة ابتزاز. ولذلك أصبحوا، يحملون العدالة الانتقالية مسؤولية إعادة بناء المعنى المفقود للدولة.

تكررت في مختلف النقاشات الدعوة إلى أن تكون العدالة وسيلة لإعادة بناء مفهوم الجماعة الوطنية، بعد أن تمزقت الروابط بفعل الحرب. ورأى المشاركون أن العدالة الحقيقية هي التي تُعيد لُحمة الناس ولا تزيد جراحهم، وأنها الشرط الأهم لعودة اللاجئين واستعادة الثقة، لأن الأمان لا يتحقق بالوعود بل بإحساسٍ عادلٍ بالمواطنة والمساواة.

تخزن تلك الجمل البسيطة رؤية متقدمة بأن العدالة ليست فقط تطهيراً من الماضي، بل تأسيسٌ للهوية الوطنية على مبدأ الكرامة المشتركة. فلا وحدة وطنية من دون عدالة، ولا سلام من دون حقيقة، ولا دولة من دون مساءلة.

أفرزت الحرب انقساماتٍ أهلية وطائفية عمّقت الجراح المجتمعية، ما جعل مفهوم العدالة لدى بعض الفئات يتماهى مع الرغبة في الانتقام أو «استعادة الكرامة». غير أن أغلبية المشاركين، كما تُظهر الشهادات، تجاوزت هذا المنطق نحو رؤية وطنية أوسع، تعتبر أن العدالة هي السبيل إلى المصالحة لا نتيجتها، وأن المطلوب ليس تقسيم الناس، بل فتح صفحة جديدة تقوم على حقوق واضحة ومتكافئة للجميع. وبمعنى آخر فقد تعلّم المجتمع السوري من كارثته الدموية أن العدالة لا تُبنى على الدم، بل على الحقيقة والتوازن. ولذلك فإن أهم ما يميز الرؤية السورية أنّها لا ترى العدالة الانتقالية نهاية للماضي فقط، بل بداية لعقدٍ وطني جديد.

بذلك تتحول العدالة الانتقالية في الوعي السوري من «إجراء قضائي» إلى مشروع وطني شامل لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين المواطن ومواطنه.

بالتالي، فإنه ومن من خلال تحليل النقاشات الميدانية، يمكن القول إنّ السوريين يعيشون تحوّلاً ثقافياً جذرياً في مفهوم العدالة. ففي مجتمعٍ حكّمته الدولة الأمنية لعقود، كانت العدالة تُعرّف بأنها «الطاعة للنظام»، أما اليوم فهي تُعرّف بأنها «حق الإنسان في الكرامة والمساءلة والمشاركة».

1

القسم الأوّل:**آليات العدالة الانتقالية في
الرؤية المجتمعية السورية**

يُعالج هذا القسم جوهر الرؤية المجتمعية السورية لآليات العدالة الانتقالية، كما تبلورت في النقاشات الميدانية عبر المحافظات.

فقد نظر المشاركون إلى العدالة الانتقالية لا كعملية قانونية جامدة، بل كمنظومة مترابطة من المحاسبة، والحقيقة، وجبر الضرر، وبناء المؤسسات، تُعيد ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد عقود من الانتهاكات.

وتُظهر الشهادات أن هذه الآليات الأربع ليست منفصلة، بل متكاملة:

فالمحاسبة بلا كشف للحقيقة تُنتج انتقاماً لا عدلاً، وكشف الحقيقة دون جبر للضرر يُبقي الجرح مفتوحاً، أما جبر الضرر من دون إصلاح مؤسسي وضمائناً لعدم التكرار، فيعيد إنتاج أسباب العنف من جديد.

”

من هذا المنطلق، يشكّل هذا القسم مدخلاً لفهم كيف أعاد السوريون تعريف العدالة من تجربتهم الخاصة، وكيف عبّروا عن حاجتهم إلى عدالة تُنصف الضحايا، وتواجه الجناة، وتعيد الثقة إلى الدولة بوصفها حامية للحق لا أداة للبطش.

أولاً - الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا المحاسبة الجزائية:

تُعدّ المساءلة الجزائية ركناً أساسياً في العدالة الانتقالية، إذ تتجاوز ثنائية «المحاكمة أو العفو» نحو منظومة قضائية تهدف إلى إظهار الحقيقة، إنصاف الضحايا، وردع الجناة وبناء الثقة بالقانون. وتؤكد الأمم المتحدة إدراجها ضمن «المدى الكامل» للعدالة الانتقالية إلى جانب الحقيقة والجبر والإصلاح المؤسسي.

تقوم هذه المساءلة على أدوات متعددة (محاكم وطنية، هجينة، دولية، اختصاص عالمي) وغاياتٍ تتمثل في الاعتراف بالضحايا وترسيخ سيادة القانون ومنع التكرار. ويشكل نظام روما الأساسي (1998) وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2004/616) والمبادئ المحدثة لمناهضة الإفلات من العقاب (2005) المرجع القانوني الأهم، مؤكدين واجب التحقيق والملاحقة وعدم التقادم⁸.

أظهرت السوابق الدولية تنوع النماذج: المحكمة الخاصة بسيراليون⁹ التي جسدت مبدأ القضاء الهجين، والأرجنتين التي ألغت قوانين العفو وأعدت محاكمات «الحرب القذرة»، والبيرو التي حاكمت الرئيس فوجيموري.

كما برزت السوابق السورية في ألمانيا، حيث أدان القضاء الألماني الضابط أنور رسلان بالسجن المؤبد عن جرائم التعذيب الممنهج، في أول حكم عالمي في السياق السوري يكرّس مبدأ الاختصاص العالمي أو الولاية القضائية العالمية، ويؤكد أن العدالة ممكنة حتى خارج الحدود.

⁸ الولاية القضائية العالمية: مبدأ قانوني في مكافحة الإفلات من العقاب - المفوضية السامية لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة (جنيف، ٢٠١٠) - ص 5 وما بعدها.

⁹ لوك هويسه، ومارك سولتر (محرران). العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلّم من التجارب الأفريقية. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، 2008 - ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - الطبعة العربية، 2017 - ص 129.

1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم المحاسبة الجزائية:

أحد أكثر القواسم المشتركة بين جميع المناطق هو الوعي الهرمي للمسؤولية الجنائية.

في عفرين، هذا المنطق تم تسييسه ضمن السياق المحلي:

”

نحن نريد تنظيف البيت الداخلي أولاً... محاكمة قادة الميليشيات في الشمال... ثم النظر في جرائم داعش وقسد¹¹.

هذه العبارة تكشف عن تسييس مزدوج للمحاسبة: من جهة المطالبة بمحاسبة رموز الانتهاكات في المعارضة، ومن جهة أخرى توسيع نطاق العدالة ليشمل جميع الأطراف بما فيها «قسد» وفصائل المعارضة، لا فقط النظام.

في إدلب مثلاً، يقول المشاركون صراحة:

”

العدالة تبدأ من رأس النظام ومن أعطي الأوامر، وليس من العناصر المنفذين. يجب محاسبة الطيار الذي قصف، ومَن أمره، ومَن مؤل، ومَن حرّض¹⁰.

يُظهر هذا التسلسل أن المشاركين يفكّكون مفهوم الجريمة إلى طبقات من الفعل والتحريض والتمويل، ما يعكس نضجاً في فهم العلاقة بين «المبايثر» و «الآمر» و «المحرّض» و «المستفيد». وهو يتقاطع مع مفهوم المسؤولية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي الذي يعتبر أن القادة السياسيين والعسكريين يتحملون مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها مرؤوسيهما إذا علموا بها أو تغاضوا عنها.

10 - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في ادلب بتاريخ 2025-8-14

11 - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في عفرين بتاريخ 2025-8-28

كذلك شدّد المشاركون على أن العدالة لا تتحقق إذا اقتصر على فصيل واحد، بل يجب أن تشمل جميع من ارتكب جرائم، مهما كان انتمائه السياسي أو العسكري، لضمان المساواة أمام القانون وترسيخ الثقة في مسار العدالة الانتقالية. وفي جلة ينظر الأهالي إلى المحاسبة بوصفها أداة لإعادة الحقوق، وكشف الحقيقة، وتعزيز الثقة بالقضاء، مع تأكيد على أن المحاسبة لا تصبح عادلة إلا إذا كانت غير مسيئة، مستقلة، وتضمن المساواة بين الجميع.

يعكس هذا الإجماع فهماً دقيقاً لمبدأ المساواة الشاملة الذي يُعد ركناً في العدالة الانتقالية الحديثة: لا إفلات من العقاب، ولا تمييز بحسب الهوية أو الجهة.

اللافت في أكثر من جلسة، خصوصاً في عفرين وإدلب، أن المشاركين وسّعوا مفهوم المسؤولية ليشمل من مؤل الانتهاكات أو استفاد منها اقتصادياً¹³. فأدرجت «رموز الفساد والتجار الذين دعموا الميليشيات» ضمن أولويات الادعاء. وهو ما يعكس تحوّلاً من الفهم التقليدي للجريمة (كفعل مادي) إلى فهم بنيوي يرى أن الاقتصار الحربي كان جزءاً من منظومة الانتهاكات، وأن العدالة لا تكتمل من دون تفكيك هذه الشبكات. يتقاطع الفهم المحلي السوري مع ما جرى في تجارب مثل سيراليون وليبيريا ورواندا¹⁴، حيث تمت محاكمة رجال أعمال دعموا جرائم الحرب¹⁵.

في دير الزور تم طرح أن المحاسبة الجزائية هي الركن الأول للعدالة لأنها ترتبط مباشرة بكشف المسؤولين عن المجازر، المقابر الجماعية، والمفقودين. تُفهم المحاسبة هنا بوصفها مساءلة حقيقية للقيادات والمتورطين الأساسيين، لا مجرد إجراءات شكلية. وتمثل المحاسبة أيضاً مدخلاً لجبر الضرر الجماعي، ومن دونها لا يمكن للمنطقة أن تستعيد ثقتها بالدولة أو أن تبدأ عملية التعافي.

أكد المشاركون أن العدالة المنشودة ليست عدالة المنتصر، بل عدالة شاملة للجميع، تقوم على المساواة في المساءلة وعدم الانتقائية. فتركيز التحقيقات على طرف واحد وإهمال الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف أخرى من شأنه أن يُنتج عدالة ناقصة تُقوّض الثقة ولا تُعيدها.

طُرح، في كل المناطق تقريباً، رفض قاطع لمفهوم المحاسبة الأحادية. ففي طرطوس، قال أحد المشاركين:

77

لا بد من محاسبة جميع الأطراف المتورطة دون استثناء... سواء في النظام أو المعارضة أو القوى المحلية¹².

12 - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في اللاذقية بتاريخ 8-19-2025.

13 - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في اللاذقية بتاريخ 8-14-2025.

14 - لوك هويس، ومارك سولتر (محرران)، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلّم من التجارب الأفريقية. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، 2008 - ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - الطبعة العربية، 2017 - ص 25 وما بعدها.

15 - روبن كارانزا - العدالة الانتقالية واسترداد الأموال المنهوبة: كيف يمكن للعدالة الانتقالية مكافحة الفساد- المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، آب/أغسطس

2020- ص 21.

أظهرت النقاشات الميدانية تراجعاً حاداً في ثقة الناس بالقضاء نتيجة عقود من التسييس والتبعية، ما جعل المطالب الشعبية تتجه نحو معايير صارمة في اختيار القضاة. فقد شدّد المشاركون على ضرورة أن يتمتع القاضي بالشجاعة والنزاهة والحياد والخبرة، وأن يُعيّن على أساس الكفاءة لا الولاء السياسي، لضمان استقلال القضاء وإعادة الاعتبار للعدالة كمؤسسة جامعة.

النقاش حول القاضي لم يقتصر على الأخلاق الشخصية، بل دخل في «الهندسة المؤسسية» لنظام العدالة حيث طُرحت في النقاشات المحلية أهمية إنشاء لجان رقابة مجتمعية ومهنية على عمل القضاة، ووجوب الإفصاح المالي الدوري لمنع الرشوة، مع منح القاضي أجور عادلة لتقليل الفساد، فضلاً عن أهمية تدريب القضاة بشكل متخصص على قواعد القانون الدولي الإنساني، إضافةً إلى مشاركة النساء في القضاء لتوسيع التمثيل الجندري، وأخيراً إنشاء هيئات أو لجان من عدة قضاة بدل قاضٍ منفرد لتقليل احتمالات الانحياز.

تكشف تلك المقترحات وعياً بأن العدالة لا تُبنى على الأفراد بل على المنظومة. أحد أهم محاور الثقة هو أن المحاكمة يجب أن تكون علنية وموثقة. في الرقعة مثلاً، ورد اقتراح بإنشاء «قنوات إلكترونية أو منصات لنشر مجريات المحاكمات».

وفي حمص، طُرح دور الإعلام المستقل لتغطية الجلسات وتقديم تقارير دورية للرأي العام. بينما شدّد المشاركون في حلب على «حماية الشهود وضمان سلامتهم» باعتبارها شرطاً لأي مسار قضائي.

يُعبّر هذا الربط بين الإعلام والعدالة عن وعي جمعي بأن المحاسبة ليست قانونية فقط، بل رمزية أيضاً، وأن العدالة غير المرئية لا تبني الثقة.

2- تحديد آلية المحاكمة والعقوبات:

أجمع المشاركون على أن المحاكم ينبغي أن تكون وطنية الجذور لضمان سيادة العدالة واستعادة الثقة الشعبية، مع تأكيد أن وجودها في البيئة المحلية شرط أساسي لتفعيل دورها. كما طُرحت فكرة أن الاستقلال الوطني لا يتعارض مع الإشراف الدولي، بل قد يعزّزه عبر ضمان الحياد والشفافية في المراحل الأولى من بناء المنظومة القضائية الجديدة.

في سلمية على سبيل المثال تم طرح أن آليات المحاكمة يجب أن تكون قانونية وعلنية تقوم على استقلال القضاء وحياد القضاة. وتُحدّد العقوبات وفق درجة المسؤولية ودور كل متورط دون تعميم أو انتقام. مع رفض إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية، تأكيداً على أن العدالة يجب أن تُمارس ضمن إطار قضائي مهني ومفتوح.

الطرح «الهجين» ليس رفضاً للسيادة الوطنية، بل يفهم كآلية تأمين مهنية، تعوّض ضعف الخبرة المحلية. وفي دمشق ورد:

”

قد نحتاج إلى لجان دولية أو قضاة خارجيين، ولكن ضمن نظام وطني لا يخضع للوصاية.

“

تعكس هذه الرؤية توازن بين الوطنية والرقابة الدولية، بما يعيد الثقة دون أن يفقد المسار سيادته.

تكررت الشكوى في أكثر من جلسة حوار من تعدد المحاكم وتضارب الأحكام، ما يُضعف ثقة الناس بالقضاء. ولذلك طالب المشاركون بإنشاء مجلس قضاء أعلى يوحد الأطر، ويمنع التنازع بين المحاكم الشرعية والمدنية والعسكرية.

في الرقة، اقترح بعضهم إصدار قانون خاص بالمحاكمات الانتقالية لتحديد الاختصاصات وتنظيم العلاقة بين القضاء المدني والعسكري ولجان تقصي الحقائق¹⁶.

هذه الرؤية المؤسسية المتقدمة نابعة من التجربة السورية مع تسييس القضاء طوال العقود الماضية، حيث كان يُستخدم كأداة للسلطة لا كميزان للعدالة.

أيضاً انشغل النقاش المجتمعي في المحافظات بتحديد وظيفة العقوبة داخل العدالة الانتقالية: هل هي قصاصٌ وردع أم إصلاحٌ وجبرٌ للضرر؟

في دمشق، دار الجدل الأكثر حدة حول عقوبة الإعدام، حيث انقسم المشاركون إلى ثلاث اتجاهات متميزة:

فريقٌ رفض الإعدام كلياً لأنه «يغذّي الانتقام ويعيد إنتاج العنف»، معتبراً أن السجن المؤبد أكثر انسجاماً مع هدف السلم الأهلي.

وفريقٌ ثانٍ قبله جزئياً، محصوراً في فئة القادة ومن أمروا بالقتل الجماعي أو استخدام الأسلحة الكيماوية.

أما الفريق الثالث فتبني موقفاً براغماتياً يرى أن «العدالة لا تُقاس بالشدة بل بالغاية»، وأن الإعدام يُستعمل فقط إن خدم المصالحة ومنع الثأر لا العكس¹⁷.

6] - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في الرقة بتاريخ 2-9-2025 .

7] - جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في دمشق بتاريخ 25-8-2025 .

بهذا المعنى، يغدو الانتقال من القصاص إلى البدائل الإصلاحية أحد مؤشرات النضج المجتمعي في الوعي السوري الجديد بالعدالة: عقوبة تردّ الاعتبار، وتُعيد ما سُلب، وتخدم السّلم الأهلي بدلاً من إشعال ثاراتٍ جديدة.

تتوافق الرؤية المجتمعية السورية للمساءلة مع المعايير الدولية في معظم ركائزها¹⁸، إذ أكدت النقاشات على شمولية المحاسبة ورفض «عدالة المنتصر»، ومحاسبة جميع الأطراف دون تمييز، ما ينسجم مع مبدأ المساواة أمام القانون.

كما برز وعي متقدّم بهرمية المسؤولية والتركيز على القيادات السياسية والعسكرية، توازياً مع مبدأ «المسؤولية القيادية» في القانون الدولي. وطالب المشاركون بمحاكم وطنية بإشراف دولي لضمان الحياد، على غرار النماذج الهجينة في سيراليون وكمبوديا، مع علنية الجلسات وحماية الشهود توطيداً للثقة. وتوسّع مفهوم العقوبة ليشمل جبر الضرر والتعويض عبر مصادرة أموال المدانين لصالح الضحايا، فيما اعتُبر إصلاح القضاء وتوحيد المرجعية شرطاً لبناء مؤسسات عدالة مستقلة.

ومع هذا التقاطع الكبير، تبقى الحاجة إلى تقنين أدقّ لأنماط المسؤولية، واستبعاد الإعدام، وإدماج مقاربة جندرية لضمان انسجام العدالة السورية مع المعايير الدولية.

بالمقابل، برزت في إدلب ومناطق أخرى بدائل عقابية إصلاحية ربطت بين الردع وجبر الضرر؛ إذ طُرحت فكرة مصادرة أموال المدانين وتخصيصها لتعويض المتضررين وإعمار البيوت، وهو طرحٌ ينقل العدالة من دائرة الانتقام إلى منظومةٍ تعويضيةٍ منتجة تستعيد الموارد المسلوقة وتعيد توجيهها إلى المجتمع.

وتقاطع هذا الطرح مع مواقف من محافظات أخرى دعت إلى بدائل هجينة تشمل الخدمة المجتمعية والغرامات الموجهة لصناديق التعويض، معتبرةً أن:

”
العقوبة لا يحددها
الغضب، بل ملاءمتها
لأهداف العدالة
الانتقالية.

في المحصلة، يميل المزاج العام إلى تقييد الإعدام، إن أبقى عليه، في أضيق الحدود القانونية، مقابل توسيع نطاق العقوبات التعويضية التي تبرز بين الجزاء والإنصاف. فالعقوبة هنا لا تنهي الجريمة فقط، بل تُحوّلها إلى موردٍ للعدالة يرمم الثقة ويغلق دوائر الثأر.

18 - انظر في هذا: أدوات سيادة القانون للدول الخارجة من النزاع: القضاء الدولي - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - جنيف - 2008، ص 1 وما بعدها.

ثانياً - الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا كشف الحقيقة:

يُعدّ كشف الحقيقة ركناً مركزياً في العدالة الانتقالية إلى جانب المساءلة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي، وهو حقّ قانوني وأخلاقي للضحايا والمجتمع لمعرفة ما جرى من انتهاكات ومن المسؤول عنها، بهدف منع تكرارها.

أقرّت الأمم المتحدة هذا الحق في قراراتها (66/2005 و 11/9 لعام 2008) والمبادئ المحدّثة لمناهضة الإفلات من العقاب، كما نصّت اتفاقية الاختفاء القسري (2006) على أنه حق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم.

تُعرّف المفوضية السامية هذا الحق بأنه معرفة هوية الجناة ومصير الضحايا وظروف الانتهاك، بما يعيد المعنى للعلاقة بين الدولة والمواطن. ويّنت التجارب الدولية كجنوب أفريقيا، بيرو، المغرب، كولومبيا وسيراليون¹⁹ أن لجان الحقيقة تُشكّل بوصفها هيئات رسمية مستقلة لتقصّي الانتهاكات وتقديم توصيات للإصلاح، وأنها يمكن أن تعمل موازيةً للمحاكم كما في سيراليون.

وتحدّد معايير الأمم المتحدة لنجاح هذه اللجان في الاستقلال والحياد، ومشاركة الضحايا والمجتمع المدني، وحماية الشهود، ونشر النتائج بشفافية. ويخلص الدليل الأممي إلى أن كشف الحقيقة ليس توثيقاً للماضي فحسب، بل مسار وطني لإعادة بناء الثقة وتحرير الذاكرة من الاستخدام السياسي، فحيث تُعلن الحقيقة يبدأ التعافي، وحيث تُخفى يتجدد العنف.²⁰

9 | لوك هويسه، ومارك سولتر (محرران). العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلّم من التجارب الأفريقية. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، 2008 - ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - الطبعة العربية، 2017 - ص 128.

20- United Nations, Office of the High Commissioner for Human Rights. (2023). Guidance Note of the Secretary-General: Transitional Justice – A Strategic Tool for People, Prevention and Peace. New York & Geneva: United Nations.P11.

1- الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم كشف الحقيقة:

في السياق السوري بعد سقوط النظام في كانون الأول 2024، برزت مسألة «الحقيقة» بوصفها حقاً عاماً وشرطاً للثقة، حيث فقد الناس الثقة بكل ما هو رسمي، وصارت الحقيقة ملكاً للذاكرة الفردية أكثر من كونها سردية وطنية. من هنا، كانت المطالب المجتمعية بتأسيس مسار وطني للحقيقة أوسع من مجرد لجان تحقيق تقليدية.

تكشف المناقشات المجتمعية التي تمت في سوريا أن الرؤية المجتمعية لا تفصل بين كشف الحقيقة والمحاكمة، بل تعتبرهما وجهين لعملة واحدة.

حيث أن كشف الحقيقة شرط للمحاكمة ولا محاكمات دون توثيق صادق، كما ورد في الرقعة وطلب، كما أن الحقيقة بديل جزئي عن المحاسبة حين تتعذر الأخيرة، كما ذكر في طرطوس وسلمية، في حين نظر البعض إلى الحقيقة كوسيلة للمصالحة حيث أن كثيرون، في دمشق وطرطوس واللاذقية، رأوا أن الاعتراف والاعتذار الصادق يفتح باب الغفران المجتمعي، وهو ما يشبه «العدالة التصالحية» في جنوب أفريقيا وهو ما يُعبّر عن انتقال في الوعي من العدالة العقابية إلى العدالة المعنوية، حيث الاعتراف نفسه يصبح جزءاً من العقوبة.

تُظهر الحوارات في جميع المناطق أنّ مفهوم الحقيقة عند السوريين يتجاوز المعرفة الوقائية (من فعل ماذا؟ وأين؟)، إلى فهمٍ أعمق يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة:

01 الحقيقة كحق للضحايا: أي أن لكل ضحية أو ذويها الحق في معرفة مصير المفقودين والمعتقلين، والاعتراف بما لحق بهم من ظلم. في دمشق، قالت إحدى المشاركات: «نحن بحاجة للاعتراف بكل الانتهاكات من كل الأطراف، لأن الحقيقة هي البداية لأي مصالحة²¹». وفي الحسكة، ركزت شهادات النساء على معرفة مصير المعتقلين والمغييبين قسراً، معتبرات أن «عدم كشف الحقيقة استمراراً للانتهاك نفسه²²».

02 الحقيقة كشرط لبناء الثقة السياسية: أي أن الثقة بالسلطة الانتقالية مرهونة بمدى شفافيتها في كشف الجرائم السابقة والحالية، إذ عبّر المشاركون عن خشيتهم من تكرار ممارسات الإخفاء والتعتيم التي سادت في الماضي، مؤكدين أن أي محاولة لإخفاء الحقائق أو طمس الأدلة ستقوّض مصداقية المرحلة الانتقالية وتمنع بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

03 الحقيقة كركيزة للذاكرة الجماعية وعدم التكرار: المشاركون في حلب وطرطوس ودمشق طالبوا بـ «أرشفة وطنية» للانتهاكات وتوثيقها كي تُدرّس لاحقاً للأجيال. كما تمت المطالبة بتوثيق ما جرى لتكون عبرة.

21- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لحعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في دمشق بتاريخ 25-8-2025

22- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لحعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في الحسكة بتاريخ 31-8-2025.

يُجمع المشاركون أيضاً على أن كشف الحقيقة لا يمكن أن يُترك حصراً للدولة. في دمشق، قال أحدهم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية تشكلت من السلطة، وهي طرف في النزاع، فكيف نصدق نتائجها»²³.

كما طُرح بقوة مطلب إنشاء لجان تقصي حقائق مستقلة تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا وخبراء حقوقيين، لضمان استقلالها ومصداقيتها.

ورأى المشاركون أن العدالة الحقيقية لا تُفرض من أعلى، بل تُبنى من مبادرات أهلية تعمل بروح الضمير الجمعي وتسعى إلى كشف الحقيقة دون خضوع لأي سلطة سياسية.

المقترح الأكثر تكراراً هو تشكيل لجنة تقصي حقائق وطنية مستقلة تشارك فيها الأمم المتحدة أو خبراء دوليون، لكن ضمن ولاية سوريّة، على غرار لجنة جنوب أفريقيا. حيث دعا عدد من المشاركين إلى إنشاء لجنة تقصي حقائق مستقلة بقيادة أممية، تكون مهمتها شاملة لجرائم الماضي والحاضر، مع التأكيد على أن تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات حقيقية تتيح لها استدعاء المسؤولين ومساءلتهم بصورة علنية وشفافة.

شدّد المشاركون أيضاً على أن الضحايا ليسوا مجرد شهود على ما جرى، بل شركاء أساسيون في صناعة الحقيقة وصياغة روايتها. فالحقيقة لا تُكتب عنهم في تقارير رسمية فحسب، بل تُروى بأصواتهم وتجاربهم الحيّة، إذ إن كل موقع نزوح وكل قصة فقدان تمثل شهادة حيّة على الذاكرة الجماعية التي يجب أن تكون محور العدالة الانتقالية. وبذلك يُحوّل هذا المفهوم الضحية من كائن سلبي إلى فاعلٍ في إنتاج الذاكرة، ويقرّب التجربة السورية من نموذج «خيم الحقيقة» في رواندا²³ وتيمور الشرقية.

23- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل "منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا" مع القوى المجتمعية السورية في دمشق بتاريخ 25-8-2025

24- انظر في تجربة رواندا لوك هويسه، ومارك سولتر (محرران). العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلّم من التجارب الأفريقية - مرجع سابق.

2- أدوات وآليات كشف الحقيقة المقترحة في النقاشات:

برزت مطالب متعددة تدعو إلى إنشاء أرشيف وطني موحد لتوثيق الانتهاكات، يجمع الشهادات الفردية ويُسجلها رقمياً قبل أن تضيع مع مرور الوقت. كما طُرح إشراك الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في بناء قاعدة بيانات دقيقة للضحايا. وتلتقي هذه الدعوات في رؤية تعتبر أن كشف الحقيقة لا يقتصر على التحقيق القانوني، بل هو مشروع وطني للتوثيق تشارك فيه فئات المجتمع كافة: الضحايا، والإعلام، والأكاديميون، والمنظمات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن ذاكرة جماعية تحفظ الحق وتمنع التكرار.

●
التوثيق
والذاكرة
المؤسسية:

اقترح المشاركون، في أكثر من منطقة (دمشق، سلمية، طرطوس)، عقد جلسات علنية يروي فيها الضحايا والناجون شهاداتهم أمام الجمهور، على غرار لجنة الحقيقة في جنوب أفريقيا. كذلك شدد المشاركون على أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يبدأ ما لم تُسمع الحقيقة من أفواه الضحايا أنفسهم، فالكلمة الصادقة هي الخطوة الأولى نحو الشفاء الجماعي. كما أكد أن الناس بحاجة إلى فضاء آمن يُتيح لهم التعبير عن معاناتهم وتجاربهم، لا أن يُفرض عليهم الصمت من جديد.

●
جلسات
الحقيقة
العلنية:

رُبط، في إدلب والرقعة ودرعا، كشف الحقيقة بالحق في الحصول على المعلومات، وخصوصاً حول المعتقلين والمفقودين حيث ذُكر أن «العدالة تبدأ من معرفة من أين جاؤوا بالمعتقلين وإلى أين ذهبوا». وبذلك، فإن كشف الحقيقة هنا ليس مسألة رمزية بل عملية إدارية وقانونية تشمل فتح السجلات الرسمية، وتمكين العائلات من الاطلاع على الوثائق الجنائية والأمنية السابقة.

●
الحق في
الوصول إلى
المعلومات:

شدد المشاركون على أن الإعلام المستقل يشكّل ركناً أساسياً في عملية كشف الحقيقة، من خلال التغطية العلنية لجلسات الاستماع ونشر نتائجها بشفافية. ورأوا أن علنية الجلسات هي ما يمنح العملية مصداقيتها، لأن الناس لن يقتنعوا بحدوث التغيير ما لم يُشاهدوا بأنفسهم أن الحقيقة تُروى ويُعلن عنها أمام الجميع.

●
الإعلام
والشفافية:

3-التحديات والمخاوف المجتمعية

خشي كثيرون أن يؤدي استجواب الضحايا أو تكرار الشهادات إلى «إحياء الألم». حيث ذُكر في أكثر من مكان أنه «كل مرة نتحدث، نعيش المأساة من جديد». وهو ما دفع البعض للمطالبة بوجود دعم نفسي موازٍ لجلسات الحقيقة، وبرامج «الاستماع الآمن» بإشراف مختصين.

حذّر المشاركون من خطر الانتقائية في معالجة ملفات الانتهاكات أو توجيه لجان الحقيقة لأغراض سياسية، مؤكدين أن حصر التحقيق في جرائم طرف واحد أو تحويل اللجان إلى أدوات للسلطة الجديدة سيُفرض العملية من مضمونها. وأبرزت هذه المواقف وعياً متقدماً بأن الحقيقة الجزئية لا تبني ثقة، بل قد تكون أسوأ من الكذب لأنها تُكرّس الظلم في ثوبٍ جديد.

أجمعت الآراء على أن مؤسسات الدولة القائمة غير مؤهلة أخلاقياً ولا مهنيّاً لقيادة مسار كشف الحقيقة، إذ لا يمكن لمن كان طرفاً في الانتهاكات أن يتولى إدارة لجان الحقيقة والمساءلة. كما أُشير إلى أن النظام السابق دَمّر الثقة، فيما لم تتمكن السلطات الحالية بعد من إثبات صدقيتها، ما يجعل الحاجة ملحة إلى هيئات مستقلة تُدار بشفافية وتخضع لرقابة مجتمعية واسعة.

●
الخوف من
إعادة الإيذاء:

●
الخشية من
الانتقائية أو
التسييس:

●
غياب الثقة
بالمؤسسات:

4-مقترحات عملية صادرة عن النقاشات في السياق السوري:

يُمكن، من خلال المقارنة بين المناطق، استخلاص خارطة طريق مجتمعية لمسار الحقيقة السوري:

تأسيس هيئة وطنية مستقلة لكشف الحقيقة تضم قضاة سابقين نزيهين، وخبراء حقوقيين، وممثلين عن روابط الضحايا والمجتمع المدني، وتعمل بشفافية كاملة.

إطلاق برنامج وطني لتوثيق الذاكرة بالتعاون مع الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، لجمع الشهادات والمستندات والأرشيف الرقمي.

جلسات اعتراف علنية تُبث عبر الإعلام، يشارك فيها الجناة والضحايا، ويُدوّن محضرها في سجل وطني.

تضمين مادة «الذاكرة الوطنية» في المناهج التعليمية لتثبيت سردية مشتركة حول ما حدث ومنع إنكار الجرائم.

حماية الشهود والضحايا بقوانين خاصة ومراكز دعم نفسي.

شراكة إعلامية تضمن الشفافية وتمنع التلاعب بالمخرجات.

تضمين البعد الجندي عبر إشراك النساء الناجيات ومنظماتهن في لجان الحقيقة.

ثالثاً - الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا جبر الضرر

يُعد جبر الضرر الركيزة الإنسانية الأعمق في العدالة الانتقالية، إذ يتجاوز التعويض المالي ليعيد للضحايا كرامتهم ويُرْمم العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الصراع. ووفق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة (147/60/A/RES)، يشمل الجبر التعويض وردّ الممتلكات، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمائمات عدم التكرار²⁵.

تؤكد المفوضية السامية (2008) أن برامج الجبر الفعالة تقوم على مقارنة شاملة تُصمم بمشاركة الضحايا وتراعي الفروق الجندرية، انسجاماً مع إعلان نيروبي (2007) الذي دعا إلى «الجبر التحويلي» لمعالجة جذور التمييز.

وقد جسدت جنوب أفريقيا والمغرب وبيرو وكولومبيا وسيراليون نماذج متكاملة جمعت بين **الجبر الفردي والجماعي، والتعويض المادي والرمزي**.

وتُظهر هذه التجارب أن نجاح الجبر يتوقف على تكامله مع الحقيقة والمساءلة والإصلاح، وعلى إدارة وطنية شفافة تُحوّل الألم إلى التزام جماعي بالإينصاف والمصالحة.

في السياق السوري، يظهر جبر الضرر كالمسار الأكثر حضوراً في النقاش المجتمعي، لأنه يعبر عن مطلب يومي مباشر للضحايا الذين فقدوا الأحبة والممتلكات والأمان.

25- United Nations, Office of the High Commissioner for Human Rights. (2023). Guidance Note of the Secretary-General: Transitional Justice – A Strategic Tool for People, Prevention and Peace. New York & Geneva: United Nations.P12.

1-الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم جبر الضرر:

من خلال تحليل النقاشات في جميع المناطق التي تم إجراء جلسات حوارية فيها والتي غطت معظم المحافظات، يمكن القول إن المجتمع السوري قد طوّر مفهوماً مركباً لجبر الضرر يتجاوز النطاق القانوني إلى نطاق اجتماعي ونفسي وسياسي.

■ جبر الضرر كاستعادة للكرامة:

حيث شدّد المشاركون على أن جبر الضرر لا يُقاس بالمال وحده، بل يتحقق أولاً حين يُعترف بالضحايا ويُمنحون مكانتهم وكرامتهم التي سُلبت منهم.

■ جبر الضرر كاستعادة للثقة بالدولة:

أشار عدد من المشاركين إلى أن الناس التي فقدت بيوتها وأرزاقها لن تثق بمرحلة جديدة ما لم تلمس تعويضاً حقيقياً يعيد إليها إحساسها بالأمان والانتماء، فالتعويض هنا ليس مسألة مالية فحسب، بل معيار لصدق الدولة في طي صفحة الماضي وافتتاح عهدٍ مختلف يقوم على العدالة والمسؤولية.

■ جبر الضرر كعدالة رمزية:

عبّر أحد المشاركين عن قناعة أن التعويض المادي ليس هو الأهم، بل الاعتراف العلني بالظلم الذي وقع، لأن كلمة الحق المعلنة أمام الجميع تمثل شكلاً من أشكال العدالة الرمزية التي تُعيد للضحايا كرامتهم وتمنحهم شعوراً بالإنصاف.

بالتالي يربط الوعي المجتمعي بين جبر الضرر وبين ثلاثة مستويات للإنصاف:
الاعتراف، التعويض، والكرامة.

2-أنواع الضرر كما صنّفها المشاركون:

تنوّعت تصنيفات الضرر بين المادي والمعنوي والنفسي والاجتماعي، مع إدراكٍ متزايدٍ لضرورة أن تكون عملية الجبر شاملة لجميعها.

الضرر المعنوي والنفسي:

حيث تحدث الناجيون والناجيات، في دمشق وسلمية، عن حاجتهم إلى دعم نفسي وإعادة دمج اجتماعي.

الضرر المادي:

كإدمير البيوت، فقدان الممتلكات، خسارة مصادر الرزق، ففي إدلب وعفرين، ركّز المشاركون على ضرورة إعادة الإعمار وتعويض الممتلكات المسروقة.

الضرر الجندي

(النساء والناجيات):

ففي في الحسكة والرقّة، أكدت النساء على خصوصية الضرر الذي لحق بهن كناجيات أو أرامل أو معيلات وحيدات.

الضرر الاجتماعي:

حيث تحدّث كثير من المشاركين عن الوصم الاجتماعي الذي تعرّض له المعتقلون أو أسرهم، مطالبين بآليات لدمجهم مجدداً في المجتمع.

3- أدوات وآليات جبر الضرر المقترحة في النقاشات

01 التعويض المالي وإعادة الممتلكات²⁶ :

في إدلب والرقعة طُرحت مطالب بإعادة الممتلكات المنهوبة وتأسيس صندوق وطني للتعويضات تديره جهة مستقلة. وفي عفرين دعا المشاركون إلى مصادرة أموال من ثبتت إدانتهم بجرائم حرب وتخصيصها لإعادة الإعمار.

02 جبر الضرر الرمزي:

رأى المشاركون أن جبر الضرر ينبغي أن يتجسّد في مجموعة من المبادرات الرمزية والمجتمعية، تشمل الاعتراف الرسمي بجميع فئات الضحايا وتقديم اعتذار وطني علني، إضافة إلى إنشاء نُصب تذكارية ومتاحف تحفظ الذاكرة الجماعية. كما طُرحت أفكار لتخليد ذكرى الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن، واقتُرِح تخصيص يوم وطني لتكريم الضحايا المدنيين من مختلف الأطراف، بوصف ذلك خطوة نحو المصالحة واستعادة الكرامة العامة.

03 جبر الضرر النفسي والاجتماعي:

دعا المشاركون إلى تنفيذ برامج دعم نفسي جماعي تستهدف الناجين من الاعتقال وأسر الشهداء والمفقودين، بوصفها خطوة أساسية في مسار التعافي المجتمعي. كما طُرحت مقترحات تمنح الناجين والأرامل أولوية في مجالات التوظيف والتعليم والسكن، بما يترجم مبدأ العدالة الاجتماعية إلى إجراءات ملموسة تُعيد الثقة والأمل بالحياة.

04 جبر الضرر المجتمعي:

طُرحت بقوة فكرة التعويض الجماعي للمجتمعات المتضررة من الحرب من خلال تنفيذ مشاريع تنمية تشمل بناء المدارس والمشافي وتأهيل الطرق والبنى التحتية. كما أُكِّد على أن إعادة الخدمات الأساسية إلى القرى المدمّرة تُعد جزءاً أصيلاً من عملية جبر الضرر، لأنها تُعيد الحياة إلى المجتمعات وتحوّل العدالة من مفهوم رمزي إلى فعلٍ تنموي ملموس.

²⁶ ليزا ماغاريل - التعويض نظرياً وعملياً - المركز الدولي للعدالة الانتقالية - نيويورك - 2007 - ص 2 وما بعدها.

4- من يُنفذ جبر الضرر؟ الجهات المسؤولة:

أجمعت الآراء على أن الحكومة الانتقالية تتحمّل المسؤولية الأساسية في قيادة عملية جبر الضرر، بوصفها الوريث القانوني لالتزامات الدولة السابقة.

ومع ذلك، شدّد المشاركون على ضرورة أن تُنفَّذ برامج الجبر عبر هيئات مستقلة وشفافة تضمن الحياد والمصداقية.

كما طُرحت بقوة فكرة إشراك منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا في مراحل التخطيط والتنفيذ، بما يرسّخ العدالة التشاركية ويحدّ من البيروقراطية.

كذلك أُشير إلى أهمية تنويع مصادر التمويل عبر مساهمة رجال الأعمال والمؤسسات الدولية في دعم صناديق الجبر، على أن يتم ذلك ضمن إطار واضح من الشفافية والمساءلة.

5- معايير جبر الضرر العادل كما وردت في المداخلات:

الشفافية والمساواة: شدّد المشاركون على أن العدالة تفقد معناها حين يُعوّض بعض المتضررين ويُستثنى آخرون، معتبرين أن غياب المساواة في الجبر يضاعف الإحساس بالظلم.

01

الأولوية تبعاً للحاجة ودرجة الضرر: اتفق العديد على أن الأسبقية يجب أن تُمنح للفئات الأكثر تضرراً والأشد هشاشة، مثل أسر الشهداء والمعتقلين السابقين وذوي الإعاقات، وكذلك الناجين من العنف الجنسي والنساء المعيلات.

02

الاعتراف المسبق بالانتهاك قبل التعويض المادي: رأى عدد من المشاركين أن الاعتذار الرسمي والاعتراف بالخطأ يشكلان أساس العدالة المعنوية، وأن التعويض المالي يفقد قيمته إن لم يُسبق بإقرار بالمسؤولية.

03

التوازن بين الجبر الفردي والجماعي: أشار بعض المتحدثين إلى أن الاقتصار على تعويض الأفراد لا يحقق العدالة في المناطق التي دُمّرت بنيتها الاجتماعية والمادية بالكامل، مؤكداً أهمية الجمع بين التعويض الشخصي وإعادة إعمار المجتمعات المتضررة.

04

الاستدامة المالية والعدالة في الموارد: تم التأكيد على ضرورة ضمان تمويل دائم ومستقل لعمليات الجبر، من خلال إنشاء صندوق وطني يُموّل من أموال الفساد المستردّة ومن مساهمات المانحين الدوليين، بما يضمن استمرارية العملية وعدالتها عبر الزمن.

05

تعكس هذه المعايير فهماً ناضجاً لفكرة جبر الضرر بوصفها عملية أخلاقية ومجتمعية شاملة، لا مجرد تعويض مادي محدود.

77

6-التحديات والمخاوف التي عبّر عنها المشاركون:

01

محدودية الموارد الاقتصادية:

أبدى كثير من المشاركين تشككهم في قدرة الحكومة الانتقالية على تأمين التمويل اللازم لبرامج التعويض، معتبرين أن الواقع الاقتصادي الهش قد يُفرغ العملية من مضمونها.

02

الانتقائية والتسييس:

برزت مخاوف واضحة من أن تُستخدم عملية الجبر كأداة تمييز أو مكافأة سياسية، بحيث تُمنح التعويضات لفئة محددة من «الضحايا المقبولين سياسياً» دون غيرهم. وأكد المشاركون على ضرورة شمول الجميع دون تمييز.

03

الاستغلال السياسي والإعلامي:

عبّر عدد من المشاركين عن خشيتهم من أن تتحول عملية جبر الضرر إلى نشاط دعائي أو استعراض إعلامي بدلاً من أن تكون مساراً مؤسسياً جاداً، مشددين على الحاجة إلى آليات شفافة ومنظمة.

04

إعادة الإيذاء النفسي للضحايا:

أشار بعض المتحدثين إلى أن تكرار الشهادات واللقاءات مع اللجان دون دعم نفسي مناسب يجعل الضحايا يعيشون صدماتهم مجدداً.

تظهر هذه المخاوف عمق الوعي لدى المشاركين بأن جبر الضرر ليس مسألة مالية أو إدارية فحسب، بل عملية حساسة تتطلب ثقة مجتمعية، ومقاربة تراعي الكرامة الإنسانية وتمنع أي استغلال أو تمييز.

تُظهر الرؤية المجتمعية السورية نضجاً لافتاً في فهم العدالة الانتقالية، إذ انتقلت من مطالب «التعويض الفردي» إلى مفهوم الإنصاف الشامل. ومن الملاحظ أن أغلب الآراء ترى في جبر الضرر وسيلة لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. فإذا كان القمع السابق قد كسر الثقة، فإنّ الإنصاف يمكن أن يُرممها. وهنا يصبح جبر الضرر ليس «تسوية مالية» بل إعادة تعريف العلاقة بين الدولة ومواطنيها على أساس الكرامة والحقوق.

رابعاً - الرؤية المجتمعية السورية للتعامل مع قضايا بناء المؤسسات و ضمانات عدم التكرار

يُعدّ بناء المؤسسات و ضمان عدم التكرار الركيزة البنيوية الأعمق في العدالة الانتقالية، إذ يهدف إلى تحويل دروس الماضي إلى إصلاحٍ دائم يمنع عودة الانتهاكات. وتُعرّف الأمم المتحدة هذه الضمانات بأنها مجموعة سياسات لإعادة بناء مؤسسات الأمن والعدالة والإدارة على أسس مهنية وحقوقية خاضعة للرقابة المدنية.

تؤكد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة (147/60/A/RES) وتقرير الأمين العام 2004 أن الإصلاح المؤسسي هو الشرط المادي لعدم التكرار، فيما توصي المفوضية السامية بآليات مثل التطهير (Vetting) وإصلاح القطاع الأمني (SSR) واستقلال القضاء ومراجعة القوانين المقيدة للحريات. وتُظهر تجارب البوسنة، غواتيمالا، وتونس أن الإصلاح يفشل دون إرادة سياسية حقيقية، وأن بناء مؤسسات نزيهة خاضعة للمساءلة هو الضمان الأصدق لعدم تكرار المأساة وترسيخ السلم الأهلي.

أبرزت تجربة سوريا بعد سقوط النظام في كانون الأول ٢٠٢٤ تحديات استثنائية عدّة منها انهيار الثقة بالمؤسسات، وبقاء مناطق خارج سيطرة الحكومة الانتقالية، وتداخل الصلاحيات بين المدني والعسكري. ولذلك، فإنّ الرؤية المجتمعية التي تبلورت في جلسات المحافظات تذهب أبعد من «إعادة البناء» بالمعنى التقني إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وفي جميع الجلسات تقريباً، يُجمع المشاركون على أنّ جذور المأساة السورية ليست فقط في القمع الأمني، بل في غياب المؤسسات المستقلة وهيمنة السلطة الفردية وهو ما يعكس وعياً بأنّ العدالة الانتقالية ليست محاسبةً فقط، بل عملية سياسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس الشفافية والمساءلة.

1-الرؤية المجتمعية السورية لمفهوم بناء المؤسسات و ضمانات عدم التكرار:

01

من الدولة الأمنية إلى الدولة المدنية: أجمعت مداخلات المشاركين في الجلسات على ضرورة إنهاء هيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة، وإعادة تحديد دورها ضمن إطار القانون والمساءلة المدنية. فقد عبّر المشاركون عن تطلّعهم إلى دولة لا يُعتقل فيها المواطن بسبب رأيه، وإلى إدارة عامة يحكمها القانون لا الخوف من النفوذ الأمني. كما برز تأكيد واضح على أن الأمن يجب أن يخضع لرقابة مدنية ومؤسسية، لا أن يبقى سلطةً فوق الدولة. ويعكس هذا الموقف وعياً جمعياً بأن ضمان عدم تكرار الانتهاكات يبدأ من كسر الحلقة التاريخية بين السلطة السياسية والأجهزة الأمنية عبر بناء منظومة خاضعة للرقابة البرلمانية والمساءلة المجتمعية.

02

استقلال القضاء كركيزة للعدالة: اعتُبر القضاء في مختلف النقاشات الملاذ الأخير للإنصاف والركيزة الأساسية لأي عدالة انتقالية حقيقية، إذ إن اختلال ميزانه يعني انهيار العدالة برمتها. وشدّد المشاركون على ضرورة أن يتمتع القاضي باستقلالٍ كامل عن السياسة وأيّ نفوذٍ سلطوي، كما طُرحت الحاجة إلى مراقبة أداء القضاة ومساءلتهم، بما يضمن نزاهة المؤسسة القضائية واستقلالها الفعلي. تلتقي هذه المطالب مع المبادئ الدولية لضمانات عدم التكرار، التي تؤكد أن إصلاح القضاء واستقلاله هو حجر الأساس لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة معاً.

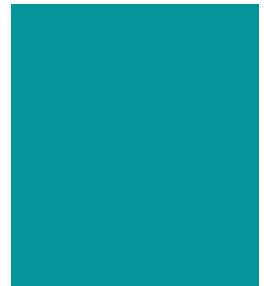
03

الإدارة العامة: الكفاءة بدل الولاء: كشفت النقاشات، في دمشق وحلب وطرطوس وعفرين، عن رفضٍ واسع لاستمرار شبكات الولاء والمحسوبيات التي ميزت الحقبة السابقة. وبالتالي فإن المطلوب هو إصلاح الخدمة المدنية وإعادة بنائها على أسس مهنية شفافة، تضمن اختيار وتقييم وترقية الموظفين بناءً على الكفاءة والنزاهة لا الانتماء السياسي، مما يجعل الوظيفة العامة أداةً لخدمة المجتمع لا النظام.

04

التمثيل والتشاركية في مؤسسات الدولة: عكست المناقشات رغبةً عميقة في بناء مؤسسات وطنية تعكس التنوع السوري في أبعاده الاجتماعية والجغرافية والطائفية، بما يضمن عدم تكرار أنماط التهميش التي غدّت الصراع لعقود. وأكد المشاركون ضرورة أن تكون هذه المؤسسات جامعة لكل المكونات، لا خاضعة لحصص طائفية أو حزبية، مع ضمان تمثيل النساء والنازحين وسائر الفئات المهمّشة في اللجان والهيئات الانتقالية، لتجسيد مبدأ الشمول والمواطنة المتساوية في بنية الدولة الجديدة.

تجسّد هذه الرؤية فهماً متقدماً للدولة بوصفها عقداً اجتماعياً شاملاً، تُبنى مؤسساتها على مبدأ المشاركة والمواطنة المتساوية، في إطار من الشفافية والمساءلة العامة. و بهذا المعنى، لا تقتصر الرؤية المجتمعية لبناء المؤسسات الجديدة على إعادة تشكيل هياكل الدولة، بل تمتد لتأسيس ثقافة حكم تقوم على القانون والمواطنة والمساءلة، تُغلق الباب أمام عودة الاستبداد وتفتح أفقاً لدولة عادلة وممثلة لجميع السوريين.



2- ضمانات عدم التكرار في الإدراك المجتمعي السوري:

تكشف النقاشات أنّ السوريين لا يرون ضمانات عدم التكرار كإجراءات قانونية فحسب، بل كمنظومة متكاملة تتوزع على أربعة مستويات مترابطة: القانون، والمؤسسات، والمجتمع، والثقافة.

الإصلاح القانوني والدستوري:

برز الإصلاح التشريعي والدستوري كمدخلٍ أساسي لضمان عدم تكرار الانتهاكات، إذ تكثرت المطالب بإلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الخاصة، وصياغة دستور جديد يكرّس سيادة القانون والفصل الحقيقي بين السلطات. وأكد المشاركون أن العدالة لا يمكن أن تزدهر في ظل قوانين الطوارئ أو النصوص التي تُجيز تجاوز القضاء، ما يعكس وعباً بأن العدالة الانتقالية لا تكتمل إلا بتفكيك البنية القانونية التي شرعت الاستبداد ومهدت للانتهاكات عبر العقود الماضية.

الرقابة المؤسسية:

شدّد المشاركون على أهمية إنشاء هيئات رقابية مستقلة تتولى متابعة أداء مؤسسات الأمن والقضاء والإدارة العامة، وتعمل على محاربة الفساد لا التواطؤ معه. وأكدت النقاشات أن كل مؤسسة ينبغي أن تخضع لمساءلة داخلية تضمن نزاهة عملها، إلى جانب رقابة مجتمعية خارجية تُعزّز الشفافية والمحاسبة. وبهذا تُطرح الرقابة المؤسسية كآلية مزدوجة لضبط الأداء من الداخل وضمان احترام القانون من الخارج.

المساءلة والشفافية:

ربط المشاركون بين الشفافية والمساءلة بوصفهما شرطين أساسيين لاستعادة الثقة العامة وبناء مؤسسات نزيهة. وطُرحَت مجموعة من المقترحات أبرزها إلزام المسؤولين بالإفصاح المالي، ونشر محاضر اجتماعات الهيئات الرسمية، وإتاحة المجال للإعلام المستقل لمتابعة أعمال الرقابة والمساءلة. ويعكس هذا الربط بين الحق في المعرفة والمحاسبة فهماً متقدماً لدور الشفافية كألية وقائية ضد الفساد والتسلُّط، وكضمانة لاستقامة العمل العام في المرحلة الانتقالية.

الثقافة المدنية والتعليم:

أكّد المشاركون أن ضمان عدم تكرار الانتهاكات يبدأ من المدرسة، عبر تربية جيلٍ جديدٍ يؤمن بالقانون لا بقداسة الأفراد. وتوسّع هذه الرؤية من مفهوم العدالة الانتقالية ليشمل إعادة بناء الوعي الجمعي من خلال مناهج تعليمية تُرسّخ قيم المواطنة والمساءلة والمشاركة، وتعيد تعريف الدولة باعتبارها مؤسساتٍ خاضعة للقانون، لا امتداداً لشخصٍ أو حزب.

يتّضح من هذا الإدراك المجتمعي أن السوريين يربطون عدم التكرار بالتحول الديمقراطي نفسه: إصلاح القوانين، وضبط المؤسسات، وإشاعة الشفافية، وتربية أجيال جديدة على ثقافة الحقوق لا الخوف.

3- تصوّرات مؤسسات ما بعد الصراع:

أظهرت النقاشات الميدانية تصوّراً واضحاً لدى السوريين والسوريين لمستقبل مؤسسات الدولة بعد انتهاء الصراع، يقوم على مبدأ إعادة بناء السلطة العامة على أسس القانون والمساءلة والمواطنة، لا على الخوف والولاء.

المؤسسة الأمنية: طُرحت رؤية لإعادة تعريف وظيفة الأجهزة الأمنية بحيث تُخضع لرقابة مدنية وبرلمانية، وتُعاد هيكلتها وفق معايير الكفاءة واحترام حقوق الإنسان. كان الصوت واحداً في أغلب المحافظات: ضرورة فصل الأمن عن السياسة والحزب، وتحويله إلى جهاز لحماية المواطنين لا لمراقبتهم. وهي رؤية تعبّر عن رغبة جماعية في استعادة الثقة بالأمن عبر وضعه في خدمة المجتمع لا السلطة.

المؤسسة القضائية: أجمع المشاركون على أن إصلاح القضاء يمثل جوهر التحول القادم. طُرحت أفكار لتأهيل قضاة جدد وتأسيس محاكم انتقالية متخصصة تُعالج قضايا الانتهاكات، على أن تُدمج لاحقاً في النظام القضائي العام. كما أُكد على ضرورة علنية المحاكمات وضمنان حق الضحايا في المراقبة والمساءلة. بهذا التصور، يتحول القضاء إلى مؤسسة عدالة فعلية، تُنهي إرث الخضوع السياسي وتُعيد الثقة بسيادة القانون.

الإدارة العامة والخدمة المدنية: رأى المشاركون أن إصلاح الإدارة العامة هو ركيزة إعادة بناء الدولة، من خلال اعتماد معايير واضحة وشفافة في التعيين والترقية، وإخضاع كبار المسؤولين، بمن فيهم الوزراء والمحافظون، للمساءلة القانونية. ويُفهم من ذلك أن الوظيفة العامة يجب أن يُعاد تعريفها كخدمة وطنية قائمة على الكفاءة والمصلحة العامة، لا كأداة نفوذ سياسي.

المؤسسات الرقابية والمحاسبية: برز مطلب تأسيس هيئة وطنية مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد، تتمتع بصلاحيات تحقيق واسعة وتعمل بشراكة مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. كما شدّد المشاركون على أهمية إقرار قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات بوصفه أساساً للمساءلة العامة. وبذلك ترسم هذه المقترحات ملامح نظام رقابة جديد يقوم على العلنية والمشاركة المجتمعية، ويمنع تكرار أنماط الفساد التي كانت أحد أسباب الانهيار المؤسسي في الماضي.

بهذا التصور، يتجه الوعي المجتمعي السوري نحو دولة مؤسسات ديمقراطية تُحكم بالقانون، وتقوم على التوازن بين السلطة والمسؤولية، في مسعى لتأسيس عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة بين الدولة والمواطنين.



4- التحديات والمخاوف:

أظهرت النقاشات وعياً عميقاً لدى السوريين بحجم الصعوبات التي قد تعترض عملية بناء مؤسسات ما بعد الصراع، حيث لا تكمن التحديات فقط في الموارد أو القوانين، بل في ذهنية السلطة وإرث العقود الماضية.

01 إرث التسييس والولاء الأمني:

عبر المشاركون عن خشيتهم من أن تتحول عملية إعادة الهيكلة إلى مجرد تبديل في الأسماء دون مساس بجوهر الثقافة المؤسسية، أي استبدال الوجوه مع بقاء العقلية الأمنية ذاتها. ويعبر هذا التخوف عن وعي متزايد بأن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق بإعادة توزيع المناصب، بل بتغيير طريقة التفكير وأنماط السلوك داخل المؤسسات، بحيث تقوم على قيم الخدمة العامة والمساءلة لا على الولاء والخوف.

02 الفساد المالي والإداري:

اعتبر الفساد أحد أخطر التهديدات لمسار العدالة الانتقالية، لأنه يقوّض الثقة بالمؤسسات الجديدة قبل أن تتبلور فعلياً. ورأى المشاركون أن الفساد يمثل شكلاً جديداً من انتهاك الحقوق، إذ لا يختلف عن العنف حين تُشتري القرارات أو تُباع العدالة. فحين يُفسد المال ضمير المؤسسات، يفقد الإصلاح معناه، وتُفرغ العدالة من مضمونها الأخلاقي والاجتماعي.

03 ضعف الكوادر والخبرات:

أشار المشاركون إلى أن الحرب والنزوح تسببا في فقدان معظم الكفاءات الوطنية، ما يجعل إعادة بناء الإدارة والقضاء مهمة معقدة تتطلب جهداً مضاعفاً. ورأوا أن النقص في الكوادر المؤهلة يفرض البدء من جديد ببناء جهاز إداري وقانوني حديث، عبر إطلاق برامج تدريب وتأهيل شاملة تُعيد تكوين القدرات الوطنية على أسس من النزاهة والكفاءة والمهنية، لتكون قادرة على قيادة التحول المؤسسي في المرحلة الانتقالية.

04 ازدواجية السلطات في المرحلة الانتقالية:

برزت مخاوف من أن يؤدي تعدد القوى السياسية والأمنية في المرحلة الانتقالية إلى إرباك جهود الإصلاح وإضعاف مؤسسات الدولة الناشئة. وهو تحدٍ يسلب الضوء على أهمية توحيد المرجعية القانونية والإدارية تحت سلطة انتقالية موحدة تملك الشرعية والقدرة على فرض النظام العام.

تعبر هذه المخاوف بمجملها عن إدراك مجتمعي ناضج بأن بناء المؤسسات بعد الصراع ليس مجرد مسألة هندسة إدارية، بل معركة ضد الفساد، وضد ثقافة الاستبداد، ومن أجل ولادة دولة جديدة بعقل جديد.

بالمحصلة فإن الرؤية المجتمعية السورية حول بناء المؤسسات و ضمانات عدم التكرار هي رؤية ناضجة وواقعية، تربط بين الإصلاح المؤسسي، والمحاسبة، والشفافية، والثقافة المدنية، وتشترط أن تكون الدولة الجديدة دولة قانون لا دولة أمن، ودولة خدمة لا دولة إذلال. وهي جوهر العدالة الانتقالية في معناها التحويلي الأوسع.

2

القسم الثاني: ضمانات العدالة الانتقالية في الرؤية المجتمعية السورية

لم يعد الحديث عن العدالة الانتقالية في سوريا مسألة قانونية فحسب، بل صار جزءاً من النقاش الوجودي حول معنى الدولة والمواطنة بعد عقودٍ من العنف المنظم وغياب المساءلة. فالعدالة التي يتطلع إليها السوريون ليست مجرد محاكماتٍ أو قوانين، بل منظومة من الضمانات السياسية والقانونية والأخلاقية، تضمن ألا يتكرر ما حدث، وتُعيد الثقة بين الدولة ومواطنيها وبين فئات المجتمع نفسه.

من خلال النقاشات في المناطق المختلفة، برز إدراك جماعي بأن العدالة لا تقوم بلا ضمانات تحمي استقلال مؤسساتها ونزاهة قضاتها وتمثيل ضحاياها، وأن التجارب السابقة علّمت السوريين أن النصوص وحدها لا تكفي ما لم تترافق بآليات رقابة ومحاسبة شفافة.

لهذا جاءت الرؤية المجتمعية لتؤكد أن مسار العدالة الانتقالية في سوريا يجب أن يُبنى على عدّة ركائز مترابطة: وضوح النطاق الزمني والموضوعي، تأسيس مؤسسات مستقلة ذات ولاية قانونية محددة، اختيار قضاة نزيهين مدربين على القانون الدولي الإنساني، وتمثيل الفئات المتضررة في صنع القرار لا في هامشه.

هذه الضمانات ليست إجراءات تقنية بل شروط لشرعية العدالة نفسها، إذ لا معنى لأي مسارٍ للعدالة إذا لم يشعر الناس أنه يحميهم من التكرار ويمنحهم الحق في المشاركة والرقابة. ومن ثمّ، فإن بناء منظومة ضمانات وطنية متكاملة هو الخطوة المفصلية لتحويل العدالة الانتقالية من شعارٍ إلى ممارسةٍ حيّة تؤسس لعقد اجتماعي جديد قوامه الحقيقة والمساءلة والمصالحة.

أولاً - النطاق الموضوعي والزمني لمسار العدالة الانتقالية

لم يتحدث المشاركون عن العدالة كمفهوم نظري، بل كخبرة معاشة تُلخّص سنوات الألم والانتهاك. ومن خلال نقاشاتهم، تبلورت رؤيتهم حول نوع الجرائم التي يجب أن يشملها القانون، وحول الإطار الزمني الذي يحدّد متى تبدأ العدالة في سوريا ومتى يمكن القول إنها أنجزت مهمتها الأخلاقية والقانونية.

1- الرؤية المجتمعية السورية حول الجرائم التي ينبغي أن تكون مشمولة بقانون العدالة الانتقالية

يُعدّ تحديد نطاق الجرائم في قانون العدالة الانتقالية خطوة تأسيسية تحدد جوهر العدالة ومعناها المجتمعي، إذ يركّز على الانتهاكات الجسيمة لا الجرائم العادية. ويستند هذا التحديد إلى القانون الدولي الجنائي، ولا سيّما نظام روما الأساسي الذي يحدّد ثلاث فئات مركزية: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم ولا يشملها العفو. كما تُدرج الاتفاقيات الدولية جرائم مثل التعذيب، الاختفاء القسري، وتدمير الممتلكات الثقافية ضمن نطاق العدالة. وتشمل بعض القوانين الانتقالية جرائم محلية كالإعدامات خارج القانون والفساد الكبير لما تمثله من انتهاك للعدالة الاقتصادية. وتؤكد التجارب في بيرو، سيراليون، وكولومبيا أن وضوح تعريف الجرائم يضمن عدالة متماسكة وواقعية، شرط احترام مبادئ الشرعية والوضوح وعدم الرجعية، ليغدو القانون أداة فعلية لاستعادة كرامة الضحايا وترسيخ المساءلة.²⁷

الملاحظ بدايةً أنه، وفي جميع المناطق تقريباً، اتّفق المشاركون على مبدأ مزدوج: «لا أحد فوق العدالة، ولا أحد خارجها». علماً أن هذه العبارة التي وردت بصيغ متقاربة في دمشق، وحلب، وإدلب، ودرعا تعكس نضجاً مدنياً واضحاً: فالمجتمع يريد عدالة شاملة لكل الأطراف، لكنه يرفض العدالة الانتقائية أو السياسية. وكان لافتاً، على سبيل المثال، أن النقاشات المجتمعية في درعا التي انطلقت منها الثورة السورية وقدمت أول الضحايا، كانت تركز على وجوب العدالة والمحاكمة على الانتهاكات اللاحقة والحديثة التي تمت في الساحل والسويداء على حد سواء ودون أدنى اعتبارات للخلافات السياسية بما يوحي أن تضامن الضحايا وقيم العدالة والمساواة لديهم كان يعلو فوق كل اعتبار آخر.

ومن هذا المنطلق، فإن تحديد الجرائم المشمولة يجب أن يستند إلى خطورة الفعل لا هوية الفاعل، وإلى منهجية الجريمة لا دوافعها السياسية.

تعكس النقاشات تنوّع الانتهاكات التي شهدتها البلاد واتساع نطاقها، مع إدراك واضح لدى المشاركين بأن العدالة الانتقالية يجب أن تشمل كل هذه الفئات دون استثناء، باعتبارها تمسّ جوهر الكرامة الإنسانية وحقّ السوريين في الحقيقة والمساءلة.

27- الولاية القضائية العالمية: مبدأ قانوني في مكافحة الإفلات من العقاب - المفوضية السامية لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة (جنيف، 2010) - ص

اعتبر المشاركون أن الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الجسيمة المنظمة تمثل أخطر أشكال الانتهاكات التي عرفتها البلاد، وتشمل القتل الجماعي، والإبادة، والتعذيب الممنهج، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، واستخدام الاغتصاب كسلاح في النزاع.

كما طُرحت بقوة ضرورة أن تشمل العدالة الانتقالية أيضاً جرائم القصف العشوائي واستخدام الأسلحة المحظورة، ولا سيما الكيميائية، بوصفها جرائم تمس الإنسانية جمعاء. وأكدت المداخلات كذلك على الانتهاكات التي ارتكبتها التنظيمات المتطرفة، مثل الإعدامات الميدانية، والتجنيد القسري، والاستعباد الجنسي، لما شكّلتها من اعتداء صارخ على الكرامة البشرية.

ووفقاً للمعايير الدولية، فإن هذه الجرائم تُعدّ من الأفعال غير القابلة للتقادم أو العفو، وتشكل الركيزة الأساسية لأيّ تشريع وطني جاد في مجال العدالة الانتقالية.

● الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الجسيمة المنظمة:

شكّل ملف المعتقلين والمفقودين أحد أكثر القضايا حضوراً وإيلاماً في النقاشات، إذ ربط المشاركون بين تحقيق العدالة وحقوق العائلات في معرفة مصير أبنائها، معتبرين أن الإخفاء القسري جريمة مستمرة ما دام مصير المفقودين مجهولاً. وطُرحت مطالب بالكشف عن أماكن الاحتجاز السابقة وفتح المقابر الجماعية وإعلان نتائج التحقيقات بشفافية، إلى جانب الدعوة إلى تحصين الدستور من أي شكل من أشكال الاعتقال التعسفي. وهكذا تحوّل ملف الاعتقال والتعذيب إلى الرمز الأوضح للظلم السوري، ومحور لا يمكن لأي مسار للعدالة الانتقالية أن يتجاوزه أو يتهاون فيه.

● جرائم التعذيب والإخفاء القسري:

تنوّعت الآراء بحسب طبيعة السيطرة في كل محافظة، لكنّ الإجماع كان واضحاً: العدالة يجب أن تشمل القصف العشوائي، استهداف المدنيين، الحصار، والتهجير القسري، بغض النظر عن الجهة المرتكبة.

تناول المشاركون في نقاشاتهم أنماطاً متعددة من الانتهاكات التي طالت المدنيين خلال النزاع، من القصف الجوي والبراميل المتفجرة إلى ممارسات الفصائل المسلحة وعمليات التهجير والاحتجاز القسري التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع. وأكدت المداخلات أن العدالة الحقيقية يجب أن تكون شاملة وغير انتقائية، تعترف بجميع الضحايا أياً كان الطرف المسؤول، لأن العدالة التي تُنصف الجميع وحدها قادرة على ترميم النسيج الوطني وبناء الثقة في المستقبل.

● جرائم الحرب والانتهاكات الميدانية للأطراف المتحاربة:

طالبت النساء وعدد كبير من الرجال، بأن يُعترف بالانتهاكات الجنسية بوصفها جرائم حرب وجزءاً من منظومة العنف المنهجي، لا كقضايا شخصية أو «فضائح» اجتماعية. وأكدت المشاركات أن الناجيات لا يبحثن عن تعويض مادي بقدر ما يحتجن إلى اعترافٍ رسمي بأن ما تعرّضن له كان جريمة حرب لا عاراً. كما حذرن من أن الصمت عن هذه الجرائم يشكّل استمراراً في إيذاء الضحايا وطمس معاناتهن. ومن هذا المنطلق، دعت النقاشات إلى إنشاء آليات خاصة للتحقيق في هذه الجرائم وضمنان حماية الشهود والناجيات، في تعبيرٍ عن وعي متقدّم بأن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تكون ذكورية، بل يجب أن تدمج العدالة الجندية في صميمها كي تكون شاملة ومنصفة.

أشير في النقاشات إلى أن الفساد يُعدّ أحد أبرز أسباب الانتهاكات واستمرارها، إذ رأى المشاركون أن ما دمر البلاد لم يكن العنف المسلح وحده، بل أيضاً الفساد الذي نخر مؤسسات الدولة وشرعن النهب المنظم لحقوق الناس. ووُصف الفساد بأنه الوجه المدني للجريمة، لأنه حوّل السلطة إلى وسيلة للاستغلال بدلاً من الخدمة العامة. بناءً على ذلك، طالب المشاركون بأن يشمل قانون العدالة الانتقالية جرائم الفساد الكبرى، وتمويل الحرب، والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة، مؤكدين أن العدالة الحقيقية لا تكتمل دون معالجة الجانب الاقتصادي للانتهاكات، لأن الفساد المؤسسي دمر الثقة والعقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

طُرحت قضايا التهجير القسري وإعادة توزيع الملكيات كأحد أكثر الملفات حساسية في مسار العدالة الانتقالية. ورأى المشاركون أن هذه الممارسات لم تكن مجرد نتائج عَرَضية للحرب، بل سياسات ممنهجة هدفت إلى إعادة تشكيل البنية السكانية والاجتماعية للمجتمع. لذلك أكدوا ضرورة إدراجها ضمن أولويات أي إطار وطني للعدالة الانتقالية، بوصفها انتهاكات مركّبة تمسّ حق الملكية والهوية والانتماء، وتستوجب معالجة قانونية وإنسانية شاملة.

●
**جرائم
الاغتصاب
والعنف
الجنسي
القائم على
النوع
الاجتماعي:**

●
**الجرائم
الاقتصادية
ونهب المال
العام:**

●
**جرائم التهجير
القسري
والتغيير
الديمغرافي:**

اعتبر المشاركون أن الحصار شكّل أحد أشكال القتل البطيء، إذ لم يمت الناس من الرصاص وحده، بل من الجوع والحرمان من الدواء. كما نوقشت جرائم تدمير البنية التحتية والموارد الحيوية بوصفها سياساتٍ ممنهجة للعقاب الجماعي ضد السكان المدنيين. وتُعدّ هذه الأفعال، وفق القانون الدولي الإنساني، من الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة الكريمة، وتندرج ضمن مفهوم «التجويع كأسلوب من أساليب الحرب»، ما يجعلها من الجرائم التي تستوجب المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

طُرحت بقوة مطالب بإدراج الانتهاكات القائمة على الهوية ضمن نطاق العدالة الانتقالية، باعتبارها من أكثر أشكال العنف عمقاً وخطورة. وأكد المشاركون أن العدالة يجب أن تشمل جميع الضحايا دون تمييزٍ قومي أو طائفي أو ديني، وأن من قُتل أو استُهدف بسبب انتمائه يجب الاعتراف به كضحية شأنه شأن الآخرين. وتعكس هذه المواقف وعياً متقدماً بأن العنف الطائفي والعرقي مثل الجذر الأيديولوجي للصراع السوري، وأن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تكتمل ما لم تُفكك رواسب هذا الإرث وتُرسّخ قيم المساواة والمواطنة الجامعة.

أشير في النقاشات إلى ظاهرة تجنيد الأطفال واستغلالهم في القتال والعمل القسري، حيث حُرّم كثيرون من حقهم في التعليم ليجدوا أنفسهم طرفاً في دوامة العنف قبل أن يدركوا معناها. ويُعدّ إدراج هذه الجرائم ضمن القانون المقترح خطوةً جوهرية نحو حماية الجيل الجديد من إعادة إنتاج العنف، وضمان ألا يتحوّل أطفال الأُمس الذين عانوا من الحرب إلى جلادي الغد، بل إلى مواطنين فاعلين في بناء السلام.

●
**الجرائم البيئية
والإنسانية
المرتبطة
بالحصار
والتجويع:**

●
**جرائم التمييز
الطائفي
والعرقي:**

●
**الانتهاكات ضد
الأطفال:**

تُظهر هذه التصنيفات أن الوعي المجتمعي السوري بات يقدّم رؤية شاملة للعدالة، تتجاوز الاقتصار من الجناة إلى إعادة تعريف معنى الجريمة والعدالة معاً، بوصفهما جزّي الأساس في إعادة بناء الدولة والمجتمع.

أثيرت في المناقشات أيضاً مسألة الجرائم المستثناة من العفو أو التسويات، و بدا واضحاً أن المشاركين يتفقون على رفض العفو الشامل. لكنهم يميّزون بين المستويات المختلفة من الجرائم:



وبهذا المعنى، يُشكّل النقاش السوري حول «العفو المشروط» صيغة محلية للمعادلة الدولية «الحقيقة مقابل العفو» التي طبقتها جنوب أفريقيا، مع تأكيد السوريين أن الحقيقة يجب أن تسبق أي عفو.

علماً أن تلك النقاشات كانت قد أقرّت أيضاً بالصعوبات المتوقعة سواء بسبب صعوبة التوثيق الشامل بسبب تدمير السجلات وضياع الأدلة. أو تداخل الجرائم السياسية والعسكرية ما يجعل الفصل بينها معقداً. وكذلك الضغط السياسي والدولي لتقييد المساءلة حفاظاً على الاستقرار. فضلاً عن الخشية من استخدام القانون لتصفية الخصوم بدل تحقيق العدالة. ولذلك، طالب المشاركون بتشكيل لجنة قانونية وطنية مستقلة تُعدّ قائمة دقيقة بالجرائم المشمولة استناداً إلى معايير الموضوعية والشفافية.

بالمحصلة فإنّ المجتمع السوري، كما ظهر في الجلسات الميدانية، لا يطلب عدالةً رمزية أو سياسية، بل عدالة قانونية وأخلاقية شاملة تُعيد تعريف مفهوم الجريمة ذاته. فهو يرى أنّ الجرائم التي يجب أن يشملها قانون العدالة الانتقالية ليست فقط تلك التي ارتُكبت بالسلح، بل أيضاً تلك التي أنجبت العنف: الفساد، التمييز، القهر، والإفلات من العقاب.

2- الرؤية المجتمعية السورية حول النطاق الزمني لقانون العدالة الانتقالية

يشكّل النطاق الزمني للعدالة الانتقالية قراراً سيادياً يحدّد حدود الذاكرة الوطنية والمسؤولية القانونية، فلا يُقاس بالسنوات بل بعمق الانتهاكات. وفق تقرير الأمم المتحدة لعام 2004 والمبادئ المحدثة لمناهضة الإفلات من العقاب (2005)، تُعدّ العدالة انتقالاً مفتوحاً زمنياً يشمل الجرائم الجسيمة غير القابلة للعفو أو التقادم. وتُظهر التجارب الدولية تنوع المقاربات: فجنوب أفريقيا حدّدت إطاراً زمنياً ضيقاً (1960-1994)، بينما اختارت المغرب والأرجنتين وكولومبيا أطراً أوسع شملت جذور الانتهاكات التاريخية. ويُستحسن تحديد البداية من لحظة ترسّخ منظومة القمع، والنهاية عند قيام مؤسسات العدالة الجديدة، مع مرونة لتعديلها. فكلما اتسع النطاق ليشمل الأسباب البنيوية، ازدادت العدالة مصداقية واستدامة، وتحول الخط الزمني إلى ذاكرة قانونية للأمة تمنع تكرار المأساة.²⁸

يمثل تحديد الإطار الزمني لعمل العدالة الانتقالية في سوريا أحد أكثر الموضوعات حساسية وتعقيداً، إذ لا يتعلّق بحدود زمنية فحسب، بل بمفهوم العدالة ذاته: هل هي استعادة لحقبةٍ مسكوتٍ عنها أم معالجة عملية لمرحلة النزاع الراهن؟ في هذا الجدل، لم يكن السوريون يختلفون حول ضرورة العدالة بقدر ما كانوا يناقشون أين تبدأ الذاكرة وأين يمكن أن تستقرّ.

1- بداية مسار العدالة الانتقالية:

تحديد نقطة البداية في مسار العدالة الانتقالية لم يكن مسألةً زمنيةً فحسب، بل اختباراً لذاكرة السوريين وحدود قدرتهم على مواجهة الماضي. فمن خلال النقاشات الميدانية، تبلورت ثلاث اتجاهات رئيسية تعكس جدلاً عميقاً بين البعد الأخلاقي للعدالة، والاعتبارات الواقعية لتنفيذها، والرغبة في صيغةٍ تدمج بين الاثنين.

الاتجاه الأول

رد مسار العدالة إلى ما قبل سبعينيات القرن الماضي

أظهرت الملاحظة الواردة أن النقاش حول نقطة البداية في مسار العدالة الانتقالية يحتاج إلى توضيح أعمق، لأن السوريين لم يحرصوا جذور الاستبداد بعام 2011 أو حتى بمرحلة السبعينات، بل ربط كثيرون اللحظة التأسيسية الفعلية بعام 1958، أي مرحلة الوحدة مع مصر وما انطوت عليه من تغيّرات جوهرية في بنية الدولة. ففي تلك الفترة بدأت سياسات التأميم والإصلاح الزراعي التي اعتبرها مشاركون في عدد من المحافظات اعتداءً منظماً على الملكيات، كما ظهرت سجون جديدة وأساليب تعذيب شكّلت نواة البنية الأمنية اللاحقة. كما يمكن ربط جذور المشكلة في سوريا والمتمثلة بالقضاء على التعددية السياسية وتحكم الأجهزة الأمنية بمفاصل الحياة، يمكن ربطها بهذه النقطة في تاريخ سوريا. وتذهب هذه الرؤية إلى أن انقلاب البعث عام 1963 لم يؤسس الاستبداد بقدر ما ورث بنيته الأولى وعمق آلياتها، وأن عام 1970 ليس لحظة فارقة في نشأة القمع بل تنويج لمسار بدأ قبل ذلك بسنوات.

العدالة الممتدة تاريخياً (من السبعينات حتى الحاضر):

طُرحت في عدد من النقاشات فكرة توسيع نطاق العدالة الانتقالية ليشمل المراحل السابقة لعام 2011، انطلاقاً من السبعينات، أي من اللحظة التي تأسس فيها النظام الأمني الذي حوّل القمع إلى سياسة دولة. وأكّد المشاركون أن الانتهاكات لم تبدأ مع اندلاع الثورة، بل تمتد جذورها إلى عقودٍ سبقت، حين أصبح التعذيب ممارسة ممنهجة والاختفاء القسري جزءاً من إدارة الحكم. واقترح بعضهم تقسيم مسار العدالة إلى مراحل زمنية تعكس تحولات الدولة والمجتمع – من زمن التأسيس السلطوي، إلى زمن التوريث، وصولاً إلى زمن الانتقال.

وتقوم هذه المقاربة على قناعةٍ أن العدالة ليست مجرد معالجة لأحداث الحرب، بل موقف أخلاقي من الذاكرة الوطنية، لأن التاريخ السوري لا يمكن اختزاله في عشر سنواتٍ من الصراع، بل يجب أن يُفهم ضمن سياقٍ أعمق شكّل فيه العنف بنيةً راسخة قبل أن ينفجر على نطاقٍ واسع.

يستند هذا الاتجاه إلى مبدأ قانوني واضح مفاده

أن الجرائم الجسيمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، كما أقرته المواثيق الدولية مثل اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب (1968) والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف (2005).

لذلك رأى أصحاب هذا التوجّه أن الاقتصار على فترة ما بعد ٢٠١١ يعني إعادة إنتاج الصمت القديم وتثبيت اللا مساءلة عن عقود من القمع.

أشار المشاركون إلى ضرورة شمول مسار العدالة الانتقالية لضحايا المراحل السابقة، بما في ذلك أحداث الثمانينات وملف مجازر السجون والاضطرابات التي سبقت اندلاع الثورة، معتبرين أن تلك الانتهاكات كانت «بذور الكارثة» التي انفجرت لاحقاً. وأكّدوا أن غياب المساءلة في الماضي مهّد لتكرار الجرائم في الحاضر، وأن المحاسبة المتأخرة، وإن جاءت بعد عقود، تبقى شرطاً أخلاقياً وسياسياً لقطع حلقة الإفلات من العقاب وضمن عدم التكرار.

بالتالي فإذن، هذا الاتجاه يُبرر توسيع النطاق الزمني للعدالة من منطلقين:

منطقي: لأن الانتهاكات الحديثة امتداداً لمنظومة قديمة لا يمكن تفكيكها دون العودة إلى جذورها.

أخلاقي: لأن العدالة الجزئية تُقسم الضحايا، وتخلق تمييزاً بين من قُتل في الماضي ومن عانى في الحاضر.

وهو اتجاه منسجم مع تجارب دول مثل المغرب التي أنشأت هيئة الإنصاف والمصالحة لتغطية انتهاكات تمتد لعقود، إدراكاً منها أن العدالة الانتقالية ليست فقط للثورات، بل لمعالجة الإرث البنيوي للعنف.²⁹

العدالة المرحلية (2011-2024 كنقطة انطلاق عملية):

بالمقابل قدّم كثير من المشاركين رؤية اعتبروها أكثر واقعية وتنفيذية، مفادها أنّ المساءلة يجب أن تبدأ من عام 2011، أي منذ اندلاع الثورة وما تلاها من حرب واسعة، باعتبارها المرحلة التي توفّرت فيها الأدلة والضحايا والشهود بشكل يسمح بإجراء محاكمات حقيقية. حيث ذُكر في مناقشات عدّة أنه من الأنسب أن «نبدأ من 2011 مش لأن اللي قبل ما كان ظلم، بس لأن اللي بعد 2011 صار فيه أدلة ووثائق وشهود أحياء». وفي حلب جرى وصف هذا المنحى بأنه «البدء بالأولويات الزمنية»، أي تركيز العدالة أولاً على أكثر الفترات دموية وتوثيقاً، على أن يُفتح الباب لاحقاً لمعالجة الملفات القديمة حسب الإمكانيات المؤسسية والقدرة الوطنية على إدارة ملفات ضخمة.

الاتجاه الثالث

29- العدالة الانتقالية في المغرب - المركز الدولي للعدالة الانتقالية - نيويورك - 2009 - ص 24 وما بعدها.

مبررات هذا الاتجاه تنطلق من ضرورات عملية لا تقلّ وجاهة عن المبررات الأخلاقية السابقة:

أولاً - أنّ المؤسسات القضائية والأمنية في مرحلة الانتقال لا تملك القدرة على معالجة آلاف القضايا الممتدة عقوداً إلى الوراء، وأنّ التركيز على مرحلة واحدة يمنح العملية صدقية واستقراراً أولياً.

ثانياً - أنّ الضحايا الأحياء وذوي المفقودين في الفترة الأخيرة يحتاجون إلى إجراءات فورية تُعيد ثقتهم بالعدالة، لأن الانتظار لعدالة شاملة طويلة الأمد قد يعني فقدان الأمل مجدداً.

ثالثاً - أنّ توسيع المدى الزمني من دون أدوات تنفيذية قوية قد يؤدي إلى شلّ قانوني وسياسي، كما حدث في بعض التجارب اللاتينية حين فُتحت الملفات كلها دفعةً واحدة دون بنية مؤسسية قادرة على استيعابها.

عبّر أحد المشاركين من ذوي الخبرة القضائية عن قناعة بأن العدالة الانتقالية ينبغي أن تسير بخطواتٍ متدرجة، موضحاً أنه لا يمكن معالجة أربعة عقودٍ أو أكثر من الظلم دفعةً واحدة. المناسبة، في نظره، عملية تراكمية تحتاج إلى تخطيطٍ زمني وحكمةٍ سياسية، توازن بين مطلب الإنصاف وضرورات الاستقرار الوطني.

يتقاطع هذا الاتجاه مع ما تُعرف في الأدبيات الدولية بـ «العدالة الانتقالية المتدرجة» (Incremental Transitional Justice)، التي تنطلق من المبدأ القائل بأنّ العدالة الكاملة تُبنى على مراحل من العدالة الجزئية، على نحوٍ يتيح توسيع الاختصاص الزمني تدريجياً كلما نضجت المؤسسات وتوفّرت الموارد.

الدمج المرحلي بي الأخلاقي والعملي:

لم يكن الجدل بين هذين الاتجاهين صدامياً بقدر ما كان بحثاً عن توازن. ففي معظم المطافطات، ظهرت مواقف وسيطة تجمع بين البعدين: تبدأ العدالة عملياً من عام 2011 باعتبارها نقطة الذروة، لكنها تُبقي الولاية القانونية مفتوحة باتجاه الماضي.

هذا النموذج، الذي يمكن تسميته بـ «العدالة المتتابعة»، يقترح أن تتولى المؤسسات الانتقالية معالجة الجرائم الأحدث أولاً، ثم فتح ملفات الانتهاكات القديمة ضمن خطة مرحلية طويلة الأمد.

عبر أحد المشاركين عن هذا التوازن بقولٍ لافِت مفاده أن العدالة لا يحدّها زمن، لكنها تحتاج إلى نقطة انطلاق واقعية يمكن البناء عليها. ويعكس هذا الموقف فهماً ناضجاً لمفهوم العدالة الانتقالية كعملية تراكمية تبدأ من الممكن دون أن تتنازل عن المبدأ. وهي رؤية تنسجم مع المعايير الدولية التي تشجّع على المرونة في التسلسل الزمني، شرط أن يبقى الحق في المحاسبة وكشف الحقيقة قائماً وغير قابلٍ للتقادم.

رغم أهمية القراءة التاريخية العميقة لمسار الاستبداد في سوريا، إلا أنه سيكون من الضروري التمييز بين فهم جذور الاستبداد كشرط للإصلاح المؤسسي وضمنان عدم التكرار، وبين النطاق العملي للمساءلة الذي لا يمكن، واقعياً وقانونياً، أن يمتد بلا حدود زمنية. وعليه، يصبح التنويه إلى عام 1958 مهماً لأن الذاكرة السورية تربط تلك اللحظة ببداية اختلال علاقة الدولة بالمواطن، فيما تبقى الولاية القضائية للهيئة الانتقالية محدّدة بإمكانات الدولة وقدرتها على إدارة ملفات ضخمة ومعقدة. ويكتسب هذا التوضيح قيمة إضافية عندما يُشار إلى أن العودة إلى تلك المرحلة تشمل أيضاً قضايا حساسة أثّرت في جلسات مثل الحسكة، ومنها انتهاكات الملكية المتعلقة بالأراضي في شمال شرق البلاد، ما يبرر إدراج هذه المرحلة في سياق الذاكرة والإصلاح لا بالضرورة في سياق الملاحظة الشاملة. بهذه المقاربة يصبح النقاش حول البداية أكثر دقة: العدالة تحتاج إلى وعي بجذور الماضي الممتد، لكنها تبدأ عملياً من المرحلة التي يمكن للمؤسسات معالجتها بفعالية.

2- نهاية مسار العدالة الانتقالية:

كما اختلفت الآراء حول البداية، تباينت المواقف بشأن نهاية المسار، أي متى يمكن القول إن العدالة الانتقالية قد أنجزت غاياتها.

لكن اللافت أنّ معظم الأصوات رفضت فكرة النهاية «التاريخية» المقيّدة بمدة زمنية، مفضّلة ما سُمّي في أكثر من نقاش بـ «النهاية الوظيفية»، أي اكتمال المهام وليس انقضاء الأعوام.

نهاية وظيفية مشروطة بتحقق الغايات:



الاتجاه الأوّل

في هذا الاتجاه ربط المشاركون نهاية المسار بتحقيق أربع غايات مترابطة:

أولاً - إغلاق ملفات الجرائم الجسيمة ذات الطابع المنهجي، كالقتل الجماعي والتعذيب والإخفاء القسري.

ثانياً - استكمال جبر الضرر على المستويين الجماعي والفردى بحيث تُصبح آثاره ملموسة.

ثالثاً - ترسيخ الإصلاح المؤسسي الذي يضمن استقلال القضاء وحياد الأجهزة الأمنية.

رابعاً - إنجاز التقرير الوطني للحقيقة وإتاحته للعموم في أرشيف وطني مفتوح.

لخص أحد المشاركين جوهر الفكرة بعبارٍ مؤثرة مفادها أن القانون لا ينبغي أن يتوقف بانقضاء المدة، بل عندما تتحقق العدالة فعلاً. وهي رؤية تعبّر عن وعي عميق بأن الزمن لا يُسقط الحق، وأن العدالة الحقيقية تُقاس بإنصاف الضحايا لا بمرور السنوات.

يعكس هذا الاتجاه انسجاماً واضحاً مع المبادئ الدولية للعدالة الانتقالية، ومقررات مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في الحقيقة، التي تعتبر أن تحقيق العدالة عملية مستمرة تنتهي فقط عندما تُزال الأسباب البنيوية التي أنتجت الانتهاكات. وبذلك، تصبح النهاية مرتبطة بالتحوّل المؤسسي والوعي المجتمعي أكثر من ارتباطها بالوقت، فالعدالة لا تُغلق بالتقويم بل بالنتيجة.

الاتجاه الثاني

نهاية رمزية متصلة بالذاكرة والتقرير الوطني للحقيقة:

رأى بعض المشاركين، في اتجاه آخر أن العدالة الانتقالية يمكن أن تبلغ نهايتها عندما يُنجز تقرير الحقيقة النهائي وتُتاح نتائجه للعامة، بحيث يتحول من وثيقة رسمية إلى ذاكرة وطنية جامعة. أشار أحد المشاركين إلى أن العدالة تبلغ معناها الحقيقي عندما تُكشف الوقائع بصدقٍ وشفافية، وعندما يعرف الناس ما جرى فعلاً، لأن معرفة الحقيقة تمثّل في حدّ ذاتها شكلاً من أشكال الإنصاف وجبر الضرر المعنوي للضحايا والمجتمع.

يقوم هذا التصور على أن جوهر العدالة الانتقالية ليس العقوبة بحد ذاتها، بل الاعتراف الجماعي بما حدث. وعندما تصبح الحقيقة متاحة ويُعاد الاعتبار للضحايا عبر الأرشفة والذاكرة، يمكن للمجتمع أن يبدأ صفحة جديدة. وهو اتجاه ينسجم مع التجارب الدولية في جنوب أفريقيا وتشيلي والمغرب، حيث اعتُبر إصدار التقرير النهائي للجنة الحقيقة نقطة الختام الرسمية للمرحلة الانتقالية، على أن تستمر لاحقاً عمليات الإصلاح وجبر الضرر ضمن الدولة العادية لا الاستثنائية.

العدالة كمسار مستمر بلا نهاية مغلقة:

الاتجاه الثالث

إلى جانب هذين الموقفين، أظهر كثير من المشاركين رفضاً لفكرة أي «نهاية» مغلقة أصلاً، ففي إدلب واللاذقية، قال أحد الناجين من الاعتقال:

”

طالما في مفقود
واحد ما نعرف
مصيره، العدالة ما
بتخلص.

يُعبّر هذا التصور عن فهم عميق لمبدأ الحق في المعرفة كحقٍ دائمٍ وغير قابلٍ للتقادم. وهو مبدأ رسّخته المواثيق الدولية الحديثة، حيث اعتبرته الأمم المتحدة التزاماً مستمراً على عاتق الدولة حتى بعد اكتمال الملاحظات. في هذا المعنى، تتحول العدالة الانتقالية من برنامجٍ مرحليٍّ إلى ثقافةٍ وطنيةٍ للحق والمسؤولية، لا تُقاس بسنواتٍ بل بمقدار ما يترسّخ من قيم العدالة في وعي الناس ومؤسساتهم.

تبيّن من النقاشات أن ثمة خلطاً متكرراً بين مدة ولاية هيئة العدالة الانتقالية وبين النطاق الزمني لاختصاصها، ما استدعى توضيحاً دقيقاً خلال النقاشات. فقد أشار عدد من المشاركين إلى استمرار انتهاكات تمسّ الملكيات والأمن الأهلي في السويداء والساحل بعد تاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، ما طرح سؤالاً محورياً: هل يجب أن تشمل ولاية الهيئة هذه الوقائع اللاحقة أم يقتصر اختصاصها على الانتهاكات السابقة؟ يؤكد الاتجاه الغالب أن مدة عمل الهيئة هي مسألة تنظيمية وإدارية تُحدّد بقانون وتُقاس بالسنوات، بينما اختصاصها الزمني يُحدّد وفق طبيعة الانتهاكات لا تاريخ وقوعها، طالما أنها جرائم جسيمة أو ذات طابع منهجي يقتضي المساءلة أو التوثيق.

ووفق هذا التصور، لا تُقاس نهاية المسار بانتهاك ولاية الهيئة، ولا تُستبعد الانتهاكات اللاحقة لمجرد وقوعها بعد التحول السياسي، بل تُدرج ضمن ولاية الهيئة إذا استوفت معايير الجسامة والارتباط بسياق النزاع. وبذلك يظل المسار مفتوحاً تجاه كل ما يمسّ حقوق الأفراد، فيما تتولى الدولة لاحقاً، بعد انتهاء ولاية الهيئة، معالجة أي انتهاكات جديدة ضمن منظومتها القضائية العادية لا الاستثنائية.

يتضح من خلال النقاشات السابقة أن السوريين لا يختلفون حول ضرورة العدالة، بل حول زمنها وشكلها. فمن أرادها ممتدةً إلى الماضي كان يسعى إلى إنصافٍ شاملٍ يُعيد للتاريخ توازنه، ومن أرادها منطلقةً من ٢٠١١ كان يطمح إلى عدالةٍ ممكنةٍ وسريعة، ومن رفض تحديد نهايةٍ زمنيةٍ أراد للعدالة أن تبقى ضميراً مؤسسياً حياً.

وعند مقارنة هذه الاتجاهات بالمعايير الدولية، يتبيّن أن المقاربة السورية الناشئة تتسق تماماً مع الفهم الأممي المعاصر للعدالة الانتقالية بوصفها عملية مفتوحة ومتدرّجة، تبدأ من أول لحظةٍ وعيٍ بالانتهاك، ولا تنتهي إلا عندما تتحول مؤسسات الدولة نفسها إلى ضامنٍ دائمٍ للحقوق.

بهذا المعنى، لا يمكن للعدالة الانتقالية في سوريا أن تُحدّد بسنواتٍ محددة، لأنها ليست وظيفة زمنية بل عملية تحوّل مجتمعي طويل الأمد، تبدأ من عام ٢٠١١ كمرحلة محورية، وتمتد في الذاكرة والمؤسسات إلى ما قبل ذلك وما بعده، وتنتهي فقط عندما تصبح العدالة نظاماً يومياً لا برنامجاً استثنائياً، وعندما يتوقف السوريون عن الحديث عن العدالة بوصفها «انتقالية» لأنهم صاروا يعيشونها واقعاً دائماً.

ثانياً - مؤسسات العدالة الانتقالية

تشكّل مؤسسات العدالة الانتقالية الركيزة التنظيمية للانتقال من الاستبداد إلى دولة القانون، فهي تربط بين الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي ضمن منظومة شاملة. ووفق تقرير الأمم المتحدة (616/2004/S) والمبادئ المحدثة لمناهضة الإفلات من العقاب (2005)، تقوم هذه المؤسسات على الاستقلال والملكية الوطنية والمشاركة المجتمعية. تتنوّع نماذجها بين المحاكم الخاصة أو الهجينة، ولجان الحقيقة والمصالحة، وهيئات الجبر، ولجان التطهير، ومؤسسات الذاكرة الوطنية.

وتُظهر تجارب جنوب أفريقيا والمغرب وكولومبيا وتونس أن نجاحها يرتكز على وضوح الولاية، والتكامل، والشفافية، والاستدامة. فهذه المؤسسات لا تُحاسب فقط، بل تعيد بناء شرعية الدولة وتحوّل العدالة من شعارٍ سياسي إلى ثقافةٍ مجتمعية ضامنة لعدم التكرار.

حين طُرحت في النقاشات المجتمعية فكرة إنشاء «هيئة وطنية للعدالة الانتقالية»، لم يُنظر إليها كجهاز بيروقراطي جديد، بل كجسرٍ بين المجتمع والدولة الجديدة. ففي جميع المناطق تقريباً، كان المشاركون يربطون فكرة الهيئة بفقدان الثقة التاريخي في القضاء والسلطة. وقد تم التعبير عن ذلك في إدلب عندما ذكر أحد المشاركين صراحةً «ما بدنا لجنة شكلية، بدنا هيئة إلها صلاحية حقيقية وتشغل باسم الناس مش باسم الحكومة». وهو ما تكرر في الرقة التي ذكر فيها أحد المحامين المشاركين «نريد مؤسسات واضحة: محكمة مختصة، هيئة حقيقة، وصندوق تعويض، كلّها تتبع لقانون العدالة الانتقالية».

تظهر من هذه المداخلات أن السوريين لا يريدون «هيئة رمزية»، بل هيئة تملك الشرعية والقدرة، أي هيئة «فاعلة ومُراقبة في آن معاً». هذا الوعي يتقاطع مع فلسفة العدالة الانتقالية في التجارب العالمية، حيث تعتبر الهيئة العليا للعدالة بمثابة الهيكل الجامع الذي ينسّق بين المسارات الأربعة:



1- الشرعية والولاية والاستقلال:

أكدت النقاشات المجتمعية أن الشرعية في مرحلة الانتقال لا تُستمد من الإعلانات السياسية، بل من القانون المؤسس الذي يُعبّر عن روح المرحلة الجديدة. ورفض المشاركون الاعتماد على القوانين القديمة بوصفها ملوثة بإرث السلطة السابقة، مشددين على ضرورة إصدار قانون خاص بالعدالة الانتقالية يُحدّد الجرائم وآليات الشكاوى ويضمن العلنية والشفافية في المحاكمات.

كما طُرحت فكرة إنشاء محاكم انتقالية قانونية، لا ميدانية، تحاكم المسؤولين الكبار أولاً، باسم العدالة لا الانتقام، بما يعيد الثقة بالمؤسسات ويجسّد القطيعة مع ممارسات الماضي.

هذه الرؤية المتكررة في أكثر من محافظة تعبّر عن إدراك واضح لأهمية التنظيم القانوني للمسار، بحيث لا تترك العدالة رهينة إرادة السلطة التنفيذية. وهي تنسجم تماماً مع المبادئ الأمامية لمكافحة الإفلات من العقاب، الذي يؤكد ضرورة أن تنشأ كل آلية عدالة انتقالية بموجب قانون محدّد يضمن ولايتها، ويحدّد صلاحياتها وواجباتها.

تكزّر في النقاشات مطلب استقلال القضاء بوصفه حجر الأساس لأي عدالة حقيقية، إذ عبّر المشاركون عن انعدام الثقة بالقضاء المرتبط بالسلطة التنفيذية، مؤكدين أن الناس لن تصدّق محاكم تابعة للحكومة ما لم تُنشأ هيئات قضائية مستقلة وعلنية يشرف عليها مجلس قضاء أعلى فعلي. كما شدّدوا على أن العدالة يجب أن تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، فلا تكون قضاء النظام ولا قضاء الثورة، بل قضاء الوطن والقانون.

هذا الوعي الشعبي بالاستقلال ليس مفهوماً قانونياً نظرياً، بل مطلباً سياسياً وأخلاقياً في الوقت نفسه. ولذلك طالب المشاركون بتغيير طريقة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، بحيث يتم إنشاء مجلس قضاء أعلى مستقل يشرف على تعيين القضاة ومتابعة سير المحاكمات، مع تأكيد بصورة متكررة على أن الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية بعيداً عن أي سلطة سياسية أو عسكرية.

إنشاء هيئة وطنية للمفقودين والمختفين قسراً:

تبرز في هذا المحور تحديداً واحدة من أكثر الخطوات السورية قرباً من المعايير الدولية. فقد تم إحداث الهيئة الوطنية للمفقودين بوصفها تحوّلاً صريحاً من التعامل الأمني الضيق مع الملف إلى التعامل معه كقضية إنسانية-قانونية مركزية في العدالة الانتقالية. بتاريخ 17 أيار 2025 أصدر رئيس الجمهورية، أحمد الشرع، المرسوم رقم (19) لعام 2025 القاضي بتشكيل «الهيئة الوطنية للمفقودين» بوصفها هيئة مستقلة تُعنى بالكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً في مختلف أنحاء البلاد.

ونص المرسوم على أن تتولى الهيئة مهمة البحث والتحقيق في حالات الاختفاء، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لأهالي المفقودين، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة هذا الملف الإنساني وبموجب المرسوم، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتمارس مهامها في جميع الأراضي السورية.

بهذا التشكيل، تضع الدولة السورية أول إطار وطني رسمي لمعالجة قضية المفقودين، بهدف كشف الحقائق وإنصاف ذوي الضحايا. و يضع هذا المسار، إذا اكتمل، سوريا على طريق النماذج المتقدمة في الأرجنتين والبوسنة وتشيلي في التعامل مع ملف المفقودين. يتكامل ذلك مع إنشاء لجنة خاصة داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمتابعة مصير أبناء المعتقلين والمغيبين قسراً.

يوازي هذا الطرح السوري بدقة التجارب الدولية التي اعتمدت نموذج «المؤسسات المستقلة بالولاية القانونية»، مثل لجنة الحقيقة في المغرب³⁰ والهيئة الوطنية للعدالة والمصالحة في غواتيمالا، حيث بُني الاستقلال على الشفافية والعلاقة المتوازنة مع الدولة، لا على الانفصال الكامل عنها.

2- الكفاءة والتمثيل:

لم تكتفِ المناقشات بالحديث عن الشرعية والاستقلال بل ذهبت أبعد لتؤكد على الخبرة النوعية. ففي الرقة مثلاً، شدّد أحد الأكاديميين على أن أعضاء الهيئة يجب أن يجمعوا بين المعرفة القانونية والمعرفة الاجتماعية، قائلاً:



اللي بيشتغل بالعدالة الانتقالية لازم يعرف القانون، بس كمان يعرف المجتمع السوري، التنوع، الذاكرة، الدين، والعادات.

من أبرز ما ورد في النقاشات المجتمعية السورية كان التأكيد على ضرورة تمثيل الفئات المتضررة داخل هيئة العدالة الانتقالية نفسها. فقد طالب المشاركون بإشراك الضحايا وذوي المفقودين والنساء في صنع القرار، مؤكدين أن من عاش المعاناة هو الأقدر على التعبير عنها وصياغة حلولها. وشدّدت النساء على أن حضورهن داخل الهيئة ليس مسألة رمزية بل شرط جوهري لتحقيق جبر الضرر، لأنهن الأكثر خبرة بمعنى الألم والحرمان. كما طُرحت فكرة إنشاء «لجان ظلّ» تمثل الضحايا وتقدّم تقاريرها الدورية للهيئة، بما يضمن مشاركة مجتمعية حقيقية تتجاوز الشكلية إلى الشراكة الفعلية في تصميم وتنفيذ مسار العدالة.

كل ذلك يعكس وعياً متقدماً بأنّ العدالة الانتقالية تتطلب مزيجاً من القدرة التقنية والقدرة الإنسانية، وهو ما تؤكدُه أيضاً دراسات الأمم المتحدة التي تصف عمل هيئات العدالة الانتقالية بأنه «ميدان متقاطع بين القانون والسياسة والمجتمع»، كما أن هذا التوجّه يتوافق مع فلسفة العدالة الانتقالية كما نصّت عليها الأمم المتحدة عام 2012، التي أكدت أن مشاركة الضحايا في تصميم وتنفيذ آليات العدالة «ركن أساسي من أركان ضمان عدم التكرار».

3- الشفافية والمساءلة:

برز مطلب العلنية والشفافية كأحد أكثر القواسم المشتركة في جميع النقاشات المجتمعية، حيث اعتُبر شرطاً أساسياً لاستعادة الثقة بمسار العدالة الانتقالية. وشدّد المشاركون على أن المحاكمات يجب أن تكون علنية وتُغضَى إعلامياً، لأن العدالة المغلقة تعيد إنتاج الشك والريبة. كما طُرحت رؤية موسّعة لمفهوم العلنية، لا باعتبارها مجرد نشرٍ للمعلومات، بل ثقافة محاسبية متكاملة تشمل التمويل، وآليات التعيين، ومراحل التحقيق، وصنع القرار.

كما طُرح إنشاء هيئة إعلامية مرافقة للهيئة القضائية تتولى شرح الأحكام للرأي العام، بهدف تحويل العدالة إلى عملية تواصلٍ مجتمعي لا إلى مسارٍ مغلقٍ داخل المؤسسات. وتوسّعت بعض المقترحات لتشمل إصدار نشرات فصلية لقرارات الهيئة وصندوق الجبر، وإتاحة المعلومات حول القضايا الكبرى ضمن ضوابط قانونية واضحة، لتصبح الشفافية ممارسة مؤسسية دائمة لا شعاراً مؤقتاً. تنسجم هذه التوجهات تماماً مع المعايير الأمامية للمحاكمة العادلة والحق في المعرفة، كما تلتقي مع نموذج جنوب أفريقيا الذي جعل جلسات الاستماع متلفزة علناً، مما أسّس لسردية وطنية موحدة حول الحقيقة والمساءلة.

بالمحصلة تُظهر النقاشات المجتمعية السورية أن فكرة «هيئة العدالة الانتقالية» لم تكن مستوردة أو تقنية في وعي السوريين، بل ثمرة تجربة طويلة مع غياب العدالة. فهي هيئة يريدونها الناس مؤسّسة تُرى وهي تعمل: ذات شرعية قانونية لا سياسية، مستقلة في التمويل والتعيين، شفافة في الأداء، تمثّل الضحايا والنساء والمجتمع، وتستند إلى قيم قانونية وإنسانية متجذّرة في الذاكرة السورية.

ثالثاً - قضاة العدالة الانتقالية

يشكّل قاضي العدالة الانتقالية حجر الأساس في إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع بعد فترات النزاع، فهو لا يطبّق القانون فقط بل يُرمّم المعنى الأخلاقي للعدالة.

تؤكد الأمم المتحدة في تقريرها (616/2004/S) أن القضاة هم «الضمان المؤسسي الأول لحقوق الإنسان»، وأن استقلالهم شرط لإنجاح العدالة الانتقالية. وترتكز معايير اختيارهم على:

- **النزاهة**
- **الحياد**
- **الخبرة في القانون الدولي**
- **التنوع الجندي**
- **الاستقلال المالي**

جسدت تجارب جنوب أفريقيا، سيراليون، وكولومبيا نماذج ناجحة لقضاة جمعوا بين الكفاءة والضمير الأخلاقي، وأسهموا في تحويل القضاء إلى ركيزة للمصالحة. فالقاضي الانتقالي يحاكم الماضي ليؤسّس لمستقبل أكثر عدلاً، ويعيد بناء سيادة القانون على أساس من الثقة والمساءلة.

تشير النقاشات الميدانية في جميع المحافظات إلى أن المسألة القضائية في سوريا ليست أزمة مهنية عابرة، بل عطبٌ مؤسسيٌّ عميق مسّ جوهر العدالة بوصفها قيمة اجتماعية قبل أن تكون مؤسسة. عبّر المشاركون بصراحة عن نظرة نقدية للقضاء خلال العقود الماضية، إذ اعتُبر في وعي الناس أداةً بيد السلطة لإذلال المواطنين لا وسيلةً لإنصافهم. وأشاروا إلى أن القاضي كان يخشى نفوذ الأجهزة الأمنية أكثر مما يخشى القانون أو ضميره، وهو ما جعل العدالة تفقد معناها وهيبته في الوعي العام.

وتحوّل هذا الوعي من نقدٍ للأداء إلى دعوة لإعادة التأسيس. فقد طالب الحضور بإنشاء جهاز قضائي جديد «فوق الجميع لا تابعاً لأحد»، مع وضع مسارات دائمة للتدريب والرقابة والمساءلة، بحيث يصبح الإصلاح القضائي شرطاً للعدالة الانتقالية لا نتيجةً لها.

تبلورت في النقاشات رؤية أخلاقية ترى في القضاء ضميراً عاماً لا أداة ولاء، إذ عبّر المشاركون عن تطلّعهم إلى قضاءٍ يحكم بالعدل لا بالانتماء، ويقف كسلطة تحكيم بين الدولة والمجتمع لا كذراع تنفيذية للسلطة. وفي المقابل، برزت مقترحات مؤسسية تدعو إلى تكريس مبدأ فصل السلطات وإنشاء مجلس أعلى للقضاء يتولى الإشراف على التعيين والمحاسبة، بما يضمن التوازن بين استقلال القضاء وضرورة رقابته. وقد لخص أحد المشاركين هذه الفكرة بعبارته معبّرة: «نريد قضاءً يُحاسب، لا قضاءً يُحاسب».

تكشف تلك العبارات المتناثرة عبر المحافظات عن إدراكٍ جمعيٍّ بأنّ الشرعية القضائية لا تُستعاد بإعلاناتٍ سياسية أو تعديلاتٍ إدارية، بل بإعادة بناء بنية الاستقلال نفسها: استقلال في التعيين، وفي المساءلة، وفي التمويل، وفي الحماية المهنية. فالاستقلال هنا ليس شعاراً إنشائياً، بل منظومة حوكمة متكاملة تتجسّد آثارها في قاعة المحكمة وعلى الشاشة وفي التقارير الدورية المنشورة للناس.

1- معايير الاختيار:

يشكّل تحديد معايير اختيار القضاة في مرحلة العدالة الانتقالية نقطة فاصلة بين ماضي ملوث بالولاءات ومُستقبلٍ مؤسّس على الثقة العامة. فالسوريون، كما تُظهر المناقشات الميدانية، لم يعودوا يبحثون عن كفاءةٍ شكليةٍ أو شهاداتٍ عليا بقدر ما يبحثون عن قضاةٍ يمثلون الضمير الجمعي، قادرين على الحكم باسم العدالة لا باسم السلطة.

ومن خلال شهاداتهم تتبلور معايير جديدة تُعيد تعريف «القاضي» بوصفه رمزاً أخلاقياً واستقلالياً ومهنياً، وتحوّل العدالة من نصّ قانوني إلى ممارسةٍ اجتماعية تُجسّد القيم التي حُرمت منها البلاد لعقود.

أ. النزاهة والسمعة الأخلاقية :

هيمنت الاعتبارات الأخلاقية على النقاشات المتعلقة بالقضاء، حيث طُرِحَ مطلب أن يكون القضاة ممن لم يتورطوا في الظلم أو الفساد أو إصدار الأحكام المسيسة، وأن يقفوا فوق الإغراءات المالية والانتماءات الحزبية على حد سواء. وتجاوز مفهوم النزاهة هنا معناها الإداري الضيق بوصفها «عدم الفساد»، لتصبح موقفاً قيمياً من منظومة الاستبداد ذاتها. فالقاضي النزيه، في نظر المشاركين، ليس فقط من لم يسرق، بل من لم يبيع ضميره في سوق الولاءات. ويعبّر هذا التحول عن انتقال العدالة من معيارٍ قانوني صرف إلى معيارٍ اجتماعي وأخلاقي يربط الشرعية القضائية بالسيرة والسلوك والموقف.

ب. الاستقلال عن الأجهزة الأمنية والسياسية:

شدّد المشاركون على أن القاضي الحقيقي هو من يستطيع إصدار أحكامٍ عادلة حتى بحق أصحاب النفوذ، وأن القضاء يجب أن يسمو فوق الأجهزة الأمنية لا أن يخضع لها.

ويعبّر هذا المطلب عن انتقالٍ من مفهوم الاستقلال الفردي للقاضي إلى استقلالٍ مؤسسيٍّ شامل، يوفّر له الحصانة الفعلية من تدخلات السلطة التنفيذية والأمنية.

فالمجتمع الذي خبر طويلاً ظاهرة «الولاء القضائي» بات يدرك أن العدالة لا تُصان إلا إذا أصبح القضاء سلطةً ضابطة تحمي القانون، لا أداةً تُستعمل لتبرير القمع.

ومن الملاحظ أن هذا التصور لا يختلف عن المبدأ الدولي الراسخ في «استقلال السلطة القضائية» الوارد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومبادئ سلوك القضاة، لكنه يضيف عليه بُعداً اجتماعياً ووطنياً خاصاً، إذ يُنظر إلى الاستقلال بوصفه ضماناً لعدم التكرار أكثر من كونه ترفاً دستورياً.

د. التنوع والتمثيل الجغرافي والجندي:

وردت مطالبة صريحة بـ «التنوع والتمثيل وعدم التمييز»، و ذكر صراحة «ضرورة مراعاة التنوع الجغرافي والجندي، وإتاحة المجال لقاضيات من مختلف المناطق»، وورد فيها أيضاً أن بعض القضايا، خصوصاً قضايا العنف الجنسي،

لا تُقال إلا لنساء.

يؤسس هذا التوجّه لفكرة عميقة: أن التمثيل ليس مجاملة رمزية، بل آلية نفاذ للعدالة نفسها. فوجود قاضيات ووجوه قضائية من مختلف المناطق والمكونات يُعيد الثقة إلى المجتمعات المهمّشة ويمنع احتكار العدالة من قبل فئة أو جهة واحدة. وهو منسجم تماماً مع توصيات «مبادئ باريس» الخاصة بتكوين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تؤكد على وجوب التنوع لضمان الشمولية والاستقلال.

ج. الكفاءة المتخصصة وأهلية التعامل مع الجرائم الدولية

طُرحت بقوة فكرة تأهيل القضاة وتزويدهم بخبرة متخصصة في مجالات العدالة الانتقالية والقانون الدولي الإنساني، مع التأكيد على ضرورة أن يتجاوزوا العقلية القانونية القديمة التي سادت في ظل النظام السابق. ويعبّر هذا الوعي عن إدراك متقدّم أن الإصلاح القضائي لا يقتصر على تحسين الأداء الإداري، بل يشمل إعادة تكوين الذهنية القانونية نفسها، بما ينسجم مع طبيعة الجرائم غير المألوفة التي سيتعامل معها القضاء الانتقالي، مثل الجرائم ضد الإنسانية والتهجير القسري والتعذيب الممنهج. ومن ثمّ، فإن بناء قضاءٍ انتقالي فعّال يستلزم تكييفاً معرفياً ومنهجياً يربط العدالة الوطنية بالمعايير الدولية ويمنع الانفصال بينهما.

يتوافق هذا مع سوابق العدالة الانتقالية في كولومبيا وتيمور الشرقية وسيراليون، حيث تم تدريب القضاة على فقه القانون الإنساني الدولي لضمان صلاحية أحكامهم أمام المجتمع الدولي.

هـ. الاستقلال المالي والشفافية:

وبالتالي فإن ما طُرح في المناطق، رغم تباين اللهجات، يصوغ رؤية واحدة مفادها أن العدالة لن تُستعاد إلا حين يتحوّل القاضي إلى ضميرٍ عامٍّ يعمل داخل القانون لا تحته، وأنّ العدالة الانتقالية ستفشل إذا بدأت بذات الأدوات التي دمّرت ثقة السوريين بها.

ويمكن القول إنّ هذه الرؤية تتّسم بقدرٍ كبير من الانسجام مع المعايير الدولية، بل تضيف إليها بُعداً مجتمعياً خاصاً. ففي مبدأ الاستقلال فإن الرؤية السورية تذهب أبعد من مجرد استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، لتطال استقلاله عن «الهيمنة الاجتماعية والأمنية»، وهو توسّع في الفهم يتجاوز النموذج الجنوب إفريقي والمغربي اللذين ركّزا على الهيكلة الدستورية فقط.

وفي معيار الكفاءة والمعرفة الدولية فإن ما ورد يتوافق مع نهج العدالة الكولومبية التي أوجبت على القضاة الإلمام بالقانون الدولي الإنساني، مع دورات إلزامية في توثيق الجرائم الكبرى وحماية الشهود.

وبالنسبة للتنوّع والتمثيل فإن إصرار المشاركين على التوازن الجندي والتمثيل المناطقي يعيد إلى الأذهان نموذج لجنة الحقيقة في سيراليون التي ضمّت نساءً قاضيات ورجال دين من مناطق مختلفة لضمان السردية الوطنية الجامعة.

وأما بخصوص النزاهة والشفافية فإن مطلب الكشف المالي والرقابة المجتمعية يوازي نظام «التحقق من الذمة المالية» المطبّق في بعض بلدان شرق أوروبا بعد التحوّل الديمقراطي، ويشكّل أداة ردع ضد تكرار الفساد البنوي.

تناولت النقاشات جانباً بالغ الأهمية من ضمانات استقلال القضاء، يتمثل في الشفافية المالية وتأمين الموارد المستقلة. فقد شدّد المشاركون على ضرورة أن تكون رواتب القضاة كافية لمنع الرشوة وضمان الكرامة المهنية، مع إخضاعهم لإفصاح مالي دوري يعزّز ثقة المجتمع بنزاهتهم. كما طُرح تساؤل جوهري حول كيفية تحقيق الاستقلال الحقيقي إذا ظل القاضي معتمداً مالياً على السلطة التنفيذية أو الجهات المانحة. وانتهت المداخلات إلى تأكيد مبدأ التمويل الشفاف والمستقل للقضاء، بعيداً عن أي نفوذ سياسي أو عسكري، باعتباره شرطاً أساسياً لحياد العدالة واستقلالها المؤسسي.

ترتبط هذه الرؤية بين الكرامة المعيشية والاستقلال المهني، وتنسجم مع المبدأ السادس من «المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء» التي تشدّد على ضرورة تأمين القضاة مالياً لمنع الفساد والتأثير الخارجي.

بالمجمل فإن المعايير التي طرحها المشاركون السوريون في نقاشاتهم المجتمعية لا تصف مواصفات تقنية فحسب، بل ترسم ملفاً أخلاقياً ومهنياً مركّباً لقاضي انتقاليٍّ مثاليٍّ «نزيه في ضميره، مستقل في قراره، خبير في القانون الدولي، منفتح في تمثيله، ومكثف مالياً بشفافية كاملة». وهذه الشروط، كما قال أحد المشاركين في حماة، ليست «رفاهية»، بل «أساس الثقة»؛ إذ ختم حديثه بالقول: «الناس ما بدو قاضي خارق، بدو قاضي ما يخاف وما يبيع حكمه».

2- قضاة الحقبة السابقة:

أحد أكثر الملفات حساسية في النقاشات كان مسألة موقع القضاة الذين خدموا في ظل النظام السابق، لما تحمله من توتر بين مطلب العدالة الأخلاقية ومقتضيات الاستمرارية المؤسسية. فقد انقسمت المداخلات في المحافظات بين رفض مطلق وقبول مشروط، مع سعي مشترك لتجنب الوقوع في دوامة «الاجتثاث» من جهة و «إعادة التدوير» من جهة أخرى.

أ. اتجاه الرفض الأخلاقي:

في معظم المحافظات عبّر المشاركون عن موقف قاطع مفاده أن أي عملية عدالة انتقالية لا يمكن أن تقوم بذات الأدوات التي مارست الظلم. وقد وردت عبارات متكررة في أكثر من جلسة «ما في عدالة إذا نفس القضاة يلي ظلمونا هم يلي يحاكموا» و «اللي كان أداة للنظام ما بيصير يكون شاهد ولا قاضي»، و «بدنا ناس جديدة ما اشتغلت بالتعليمات الأمنية».

ينبع هذا الرفض من ذاكرة أخلاقية موجوعة، ترى في كل من شارك في الجهاز القضائي القديم امتداداً للمنظومة التي استخدمت القضاء غطاءً للاضطهاد. وبالنسبة لكثيرين، العدالة لا يمكن أن تُمارس بأيدي من لوّثها الاستبداد، وأي تساهل في هذا الباب يُعدّ إهانة لضحايا العقود الماضية. ويُلاحظ أن هذا الاتجاه لا يعبر عن انتقام أو رغبة في الإقصاء لمجرد الانتماء الوظيفي، بل عن انهيار كامل للثقة المؤسسية. فالقضاء في الوعي الشعبي لم يكن مؤسسة مهنية بل «جزءاً من النظام السياسي»، وبالتالي فإن إعادة أيٍّ من رموزه من دون غريبة صارمة يعني استمرار الأزمة ذاتها بثوب جديد.

ب. اتجاه القبول المشروط:

في مقابل الدعوات المتشددة للإقصاء، برز اتجاه أكثر توازناً دعا إلى التمييز بين القضاة المتورطين فعلاً في الانتهاكات وبين من اضطروا للبقاء في مواقعهم تحت الضغط أو التهديد. وأكد المشاركون أن العدالة لا تتحقق بالتعميم، بل بآليات موضوعية للفحص والتدقيق، مثل مراجعة السجلات وإجراء المقابلات الشخصية لتحديد من عمل بضمير مهني ومن تحوّل إلى أداة بيد السلطة. ويعكس هذا التوجّه فهماً ناضجاً لمبدأ المساءلة الفردية، التي تفصل بين الذنب والانتماء، وتوازن بين مطلب التطهير المؤسسي وضمان استمرارية الكفاءات.

يرى هذا الخط أن الاستبعاد الشامل سيُنتج فراغاً مؤسسياً خطيراً، فالقضاء لا يُبنى من الصفر بين ليلة وضحاها، وأن الإنصاف الحقيقي يكمن في التمييز بين من مارس الظلم ومن قاومه أو اضطّر إلى الصمت تحاشياً للبطش.

ج. مقترح الحلّ التوافقي:

من خلال النقاشات، يمكن استخلاص صيغة جامعة عبّر عنها المشاركون على النحو الآتي:

استبعاد قطعي لكل من ثبتت مشاركته في إصدار أحكامٍ سياسية أو استثنائية، أو في قضايا فسادٍ جسيم، أو من شغل مواقع في المحاكم الأمنية (ك «الإرهاب» أو «الميدان»). علماً أن هذا الإجراء ليس انتقامياً بل تطهير أخلاقي ضروري لإعادة الثقة بالمنصة القضائية.

فحص فردي لمن خدم في القضاء العادي من دون مؤشرات تورط، عبر لجنة مستقلة تضم قضاة نزهاء ومحامين وخبراء حقوقيين وممثلين عن المجتمع المدني. وبحيث تخضع الملفات لمراجعة مهنية وسلوكية دقيقة تشمل مقابلات شخصية، وإمكانية الطعن بالقرارات.

إعادة تأهيل محدودة لمن أُجبر على التعاون مع النظام أو عمل تحت تهديدٍ مباشر، على أن يخضع لبرامج تدريبٍ إلزامية في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتحت رقابة زمنية إلى حين إثبات أهليته.

تعكس هذه الصيغة، التي طُرحت بوضوح في عدّة نقاشات نضجاً في التفكير الانتقالي، إذ تسعى إلى تفكيك العلاقة بين الانتماء المؤسسي والمسؤولية الجنائية، وترفض القياس الجماعي الذي حوّل العدالة في تجارب أخرى إلى أداة انتقام سياسي.

يعكس هذا الجدل بين الرفض والقبول صراعاً بين الذاكرة والوظيفة. فالضحايا يريدون تطهيراً أخلاقياً شاملاً، بينما يراهن المختصون على بناءٍ مؤسسيٍّ متين لا ينهار بغياب الخبرة. عبّر أحد المشاركين عن هذا التوازن بعبارة دقيقة تلخص جوهر المعضلة، قائلاً إن العدالة الجديدة لا يمكن أن تُبنى بالقضاة أنفسهم الذين خدموا في ظل النظام السابق، لكنها أيضاً لا يمكن أن تبدأ في غياب قضاة على الإطلاق. فالمطلوب، في نظره، إصلاحٌ متدرّج يُبقي على من أثبت نزاهته، ويُعيد بناء الثقة بالمؤسسة القضائية دون الوقوع في فوضى الإقصاء أو التصفية.

هذا التصور يقترب من النموذج الذي اعتمده جنوب أفريقيا والبوسنة وكوسوفو، حيث جرى فحص السجلّ القضائي لكلّ القضاة بدل اجتثاثهم جماعياً، على قاعدة «لا عقوبة بلا مسؤولية، ولا إعفاء بلا مراجعة». كما ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة بشأن فحص النزاهة في مؤسسات الدولة بعد النزاعات، التي تؤكد أن «التدقيق الفردي المبني على الأدلة هو الوسيلة الأنجع لضمان الإصلاح المؤسسي دون المساس بالاستقرار».

رابعاً - تمثيل الفئات المعنية

يُعدّ تمثيل الفئات المعنية في العدالة الانتقالية شرطاً لشرعية العملية ومصداقيتها، فالمشاركة هنا ليست رمزية بل ضماناً بأن العدالة تُصاغ «من الناس ولأجل الناس».

وتؤكد الأمم المتحدة أن الضحايا يجب أن يكونوا في مركز العملية من خلال مشاركة فعلية وآمنة تراعي النوع الاجتماعي، والأطفال الذين ينبغي التعامل معهم بطريقة تأخذ بالاعتبار خصوصية وضعهم بصورة حساسة في سياق العدالة الانتقالية بالنظر إلى تعرضهم للانتهاكات خاصة بهم كالحرمان من التعليم أو إخضاعهم للتجنيد القسري مما يقتضي تصميم برامج خاصة لجبر الضرر والتعويض تتناسب مع خصوصية وضعهم وتكفل لهم القدرة على إعادة الاندماج في المجتمع. وتشمل قنوات التمثيل المشاورات الوطنية، وجلسات الاستماع، والوحدات الخاصة بمشاركة الضحايا داخل لجان الحقيقة والمحاكم. وقد أثبتت تجارب جنوب أفريقيا والمغرب وكولومبيا أن توسيع المشاركة وتعزيز تمثيل النساء والأقليات يمنح العدالة شرعية أخلاقية ويحوّل الألم إلى اعترافٍ رسمي.

فكلما كانت المشاركة شاملة ومستقلة، أصبحت العدالة الانتقالية أعمق وأكثر قدرة على بناء الثقة والمصالحة الدائمة.

لم يتحدث السوريون والسوريات عن الضحايا بوصفهم مادةً للعدالة بل كركيزةٍ لها. حيث عبّر المشاركون عن قناعةٍ راسخة بأن العدالة لا يمكن أن تُدار «من فوق» بل يجب أن تبدأ «من بين الناس».

من أمهات المفقودين والناجين أنفسهم. وجرى اقتراح إنشاء تمثيلٍ جغرافي يتيح انتخاب ممثلين محليين من ذوي المصداقية والاستقلال، لتصبح العدالة شبكةً اجتماعية، لا مؤسسة مركزية.

يعكس هذا التحوّل من «التمثيل بالنيابة» إلى «التمثيل بالثقة» فهماً ناضجاً للعدالة التشاركية، حيث تُبنى الشرعية من القاعدة لا من النخبة. فالضحايا يرفضون أن يتحدث عنهم أحد، بل يطالبون بأن يكونوا شركاء في القرار، لأن العدالة إن لم تُبنَ بأيديهم ستبقى غريبةً عنهم.

1- تمثيل النساء وذوي الضحايا والمفقودين:

تمثيل ذوي المصلحة في مسار العدالة الانتقالية، النساء وذوو الضحايا والمفقودين، ليس تفصيلاً شكلياً، بل هو المعيار الحاسم الذي يحدد إن كانت العدالة تابعة من الناس أم مفروضة عليهم. ففي النقاشات التي جرت عبر المحافظات، بدت النساء والناجون وأسر المفقودين أكثر الفئات إدراكاً لمفهوم العدالة بوصفها عملية اعتراف وشفاء، لا مجرد تقاضٍ قانوني.

النساء، خصوصاً في اللاذقية والرقّة ودمشق، رفضن أن يُختزل حضورهن في خانة «الضحايا»، وطالبن بموقع فعلي في مؤسسات العدالة نفسها: قاضيات في المحاكم الانتقالية، ومحققات في لجان الحقيقة، وأعضاء في مجالس جبر الضرر. يُعيد هذا الوعي تعريف العدالة من الداخل، لأن غياب المرأة عن مؤسساتها لا يعني فقط تغييب تجربة العنف الجندري، بل فقدان البعد الإنساني للعدالة نفسها.

فالنساء طالبن باعتراف لا بامتياز، وبأن تتحول معاناتهن إلى وعي مؤسسي يربط بين الجسد والقانون، بين الألم والذاكرة، ليغدو إدماجهن شرطاً لمصادقية العدالة الانتقالية لا إضافة رمزية إليها³¹.

الأمر ذاته ينطبق على ذوي الضحايا والمفقودين الذين شددوا، في الرقة وحماة ودمشق، على حقهم في أن يكونوا شركاء في القرار لا شهوداً عليه.

فتمثيلهم لا يعني تكرار الحكاية، بل تحويل الذاكرة إلى سلطة أخلاقية تُلهم القرارات وتضبط مسارها. علماً أن هؤلاء جميعاً لا يبحثون عن عزاء، بل عن مكان داخل بنية العدالة نفسها، يضمن أن تُدار الملفات الكبرى - المفقودون، المقابر الجماعية، التعويضات - بعيون من فقدوا، لا بعيون من يُديرون. ومن هنا فإن إشراكهم ليس عرفاناً بالجميل بل تأسيساً لشرعية أخلاقية وسياسية مستمرة، على غرار ما حدث في الأرجنتين وجنوب أفريقيا، حيث أصبحت جمعيات أسر الضحايا ضمير العدالة وحارس ذاكرتها³².

إن غياب هؤلاء عن مؤسسات العدالة هو في جوهره نفيٌ لمعنى العدالة، لأن من لم يُمنح فرصة لقول الحقيقة لن يصدق يوماً من يتحدث باسمه.

31- أستريلد جامار، وكريستين بيل - العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الاجتماعي - ترجمة إلى العربية. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، بالتعاون مع برنامج بحوث التسويات السياسية بجامعة إدنبره، أكتوبر/تشرين الأول 2018 - ص 2 وما بعدها.

32- انظر حول واقع المغيبين قسراً في سوريا: المخفّيون قسراً في سوريا وعائلاتهم: دليل في ظلام لا يعرف النور - منظمة "دولتي" و"النساء الآن من أجل التنمية" - بيروت - 2021 - ص 9 وما بعدها.

2- آليات التمثيل:

تعكس آليات التمثيل التي صاغها المشاركون والمشاركات في مختلف المحافظات فهماً متقدماً للعدالة الانتقالية بوصفها عملية حوار مجتمعي متواصل بين الدولة والمواطنين، لا هيكلًا فوقيًا يُدار من الأعلى.

فقد تكررت فكرة ضرورة بناء منظومة تمثيلٍ ثلاثية المستويات تُوازن بين وحدة القرار الوطني ومرونة التطبيق المحلي:

- **هيئة وطنية عليا** تُحدّد السياسة العامة وتضمن المعايير،
- **ولجان محافظات منتخبة** تمثل الضحايا في الميدان وتتابع التنفيذ،
- **ومنصات تشاور دورية** تتيح تبادل الثقة والمساءلة وتغذية القرارات من القاعدة إلى القمة.

تعكس شهادات المشاركين توجهاً عملياً لبناء نموذج تشاركي في إدارة العدالة الانتقالية، يقوم على اللامركزية والتمثيل المجتمعي. فقد طُرحت فكرة إنشاء لجان محلية في كل منطقة تضم ممثلين عن الضحايا أنفسهم، ترتبط بهيئة مركزية تنسق بينها وتوحد المعايير. كما أُكد على أن الشفافية والعلنية شرط أساسي لنجاح هذه اللجان، بحيث يعرف الناس من يتخذ القرار وكيف يتخذ. وشدّدت النساء المشاركات على ضرورة أن يكون حضورهن داخل هذه اللجان فاعلاً لا شكلياً، وأن تُتاح للجمهور مساحات حقيقية للنقاش والنقد والمساءلة، حتى تتحول العدالة الانتقالية إلى عملية مجتمعية مفتوحة لا إلى هياكل مغلقة.

هذه الأصوات لا تطالب بمقاعد إضافية، بل بإعادة تعريف العدالة نفسها كشبكة تواصل اجتماعي تُنتج الشرعية عبر المشاركة. المجتمع، الذي عانى لعقودٍ من التهميش والإقصاء، لم يعد يقبل أن تُدار شؤونه من خلف الأبواب المغلقة، بل يطالب بحق مباشر في صياغة القرارات من خلال آليات علنية تُظهر من يقرّر وكيف يُحاسب. وتكرار المطالب بالشفافية والعلنية يكشف أن الثقة لم تعد تُبنى على النصوص القانونية وحدها، بل على طريقة صنعها وتنفيذها.

أما التحذير المتكرر من «التعيين الفوقي» و«التمثيل الصوري» فهو رفضٌ صريح لأي محاولة لإعادة إنتاج السلطة القديمة تحت شعارات جديدة، لأن التمثيل المفروض يعيد إنتاج الاستبداد في ثوبٍ مؤسسي.

لذلك، ما يقترحه السوريون في جوهره ليس بنيةً إدارية بل هندسة سياسية للأمان المجتمعي، حيث تُبنى العدالة الانتقالية في ساحات المشاركة لا في مكاتب البيروقراطية، وتستمد شرعيتها من الناس الذين يشعرون أنهم شركاء فعليين في صياغة سرديتها، وحماءً لمسارها ونجاحها.

3- تحديات التمثيل:

كشفت النقاشات عن وعي نقديّ متقدّم بخطورة أن يتحوّل التمثيل داخل مؤسسات العدالة الانتقالية إلى واجهية شكلية تُعيد إنتاج منطق الإقصاء القديم. فقد حذر المشاركون من أن أي تمثيل يقوم على المحسوبيات أو الرمزية الفارغة سيفقد العملية مصداقيتها منذ اليوم الأول، مؤكداً أن المطلوب هو مشاركة أشخاص من قلب المجتمع، ممن عاشوا التجربة ويدركون عمقها الإنساني.

يعبّر هذا الموقف عن رفض واضح لما يمكن وصفه بـ «العدالة الصورية» التي تكتفي بالشكل المؤسسي دون جوهر المشاركة الحقيقية.

كما طُرحت هواجس متصلة بأمن المشاركين والشهود، حيث أُشير إلى ضرورة إنشاء منظومات لحماية الشهود والمبلغين تضمن سلامتهم الجسدية والنفسية، إذ لا يمكن بناء عدالة قائمة على الخوف. وفي السياق نفسه، عبّرت العديد من الناجيات عن رفض للوصم الاجتماعي الذي ما زال يلاحق النساء ضحايا الانتهاكات الجسدية، مؤكّدات أن العدالة لا تكتمل إلا حين يُسمح لهنّ بالكلام دون خوف، وأن الاعتراف بهنّ كضحايا هو أول خطوة في استعادة كرامتهنّ الإنسانية.

التحليل هنا يُظهر أن هذه المخاوف ليست ملاحظات إجرائية، بل قضايا وجودية تمسّ شرعية العدالة ذاتها. فتمثيل بلا حماية ليس مشاركة، وعلنية بلا ضمانات أمان هي مجرد استعراض سياسي. المشاركة الحقيقية، في نظر الناس، لا تعني الحضور في الصورة بل القدرة على الكلام بلا خوف، وعلى المساءلة بلا انتقام. ومن ثمّ، فإن غياب آليات حماية الشهود، وغياب الشفافية في اختيار الممثلين، واستمرار الوصم الاجتماعي ضد الضحايا، كلها تشكّل تهديداً لبنية العدالة الانتقالية قبل أن تبدأ.

بعبارة أخرى، لا يمكن للعدالة أن تُبنى بالوجوه ذاتها التي كانت سبباً في الخوف، ولا بأصوات تخشى البوح. لهذا فإن السوريين الذين تحدّثوا في هذه الجلسات لم يطالبوا بالتمثيل شكلاً، بل أرادوا عدالة تحمي من يشارك فيها، وعدالة تفتح الفضاء العام للأصوات المهمّشة كي تُصبح جزءاً من هندسة المستقبل، لا من ذاكرة الآلام وحدها.

بالمحصلة تُظهر النقاشات أن الوعي السوري يتجه نحو ديمقراطية العدالة لا مركزتها:

عبّر المشاركون عن رغبتهم في عدالة تُشبههم، تنبع من تجاربهم وآلامهم لا من النصوص وحدها. فالنساء يسعين إلى عدالة تعترف بمعاناتهن وتجاربهن الخاصة، وذوي المفقودين يطالبون بعدالة تُعيد الكرامة قبل أن تُعيد الجثث. وقد لخصت إحدى المشاركات هذا المطلب بقولٍ بليغٍ مفاده أن العدالة الحقيقية هي التي تتحدث بأصوات الناس لا بأسمائهم فقط. وتختصر هذه الرؤية جوهر التحول في مفهوم العدالة الانتقالية، من كونها منظومة قانونية مجردة إلى عقد اجتماعي جديد يرتكز على ذاكرة الضحايا ووعي المجتمع، ويستمدّ شرعيته من مشاركتهم الفعلية فيه.

خامساً - الخصوصيات المجتمعية التي ينبغي مراعاتها

تُعدّ الخصوصيات المجتمعية جوهر نجاح العدالة الانتقالية، إذ تمنحها شرعية اجتماعية وتحوّلها من مشروع قانوني إلى عملية إنسانية تعبّر عن الضحايا وتعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

تُعدّ الخصوصيات المجتمعية جوهر نجاح العدالة الانتقالية، إذ تمنحها شرعية اجتماعية وتحوّلها من مشروع قانوني إلى عملية إنسانية تعبّر عن الضحايا وتعيد الثقة بين الدولة والمجتمع. تؤكد الأمم المتحدة أن العدالة لا تُفرض من فوق، بل تُبنى عبر مشاورات وطنية شاملة تراعي التنوع الجغرافي واللغوي والجنسدي، ومبدأ «عدم الإضرار».

وتبرز التجارب الدولية—من المغرب وبيرو وغواتيمالا إلى تيمور الشرقية وسيراليون—أن العدالة لا تنجح إلا حين تتحدث لغة الناس وتستجيب لثقافتهم واحتياجاتهم. فاحترام الخصوصية لا يناقض المعايير الدولية، بل يرسخها محلياً، ويجعل العدالة عقداً اجتماعياً جديداً يربط بين الحقيقة والكرامة والمصالحة المستدامة.

بالتالي نتعرض هنا لفهم «الخصوصيات المجتمعية» التي برزت بوضوح في جلسات المحافظات، بوصفها شرطاً للقبول والنجاح لا تفصيلاً شكلياً. فالعدالة الانتقالية في سوريا لن تستقيم بمنطق «مقاس واحد للجميع»، بل بهندسة تستجيب لتاريخ التهميش والوصم وتعدّد السلطات وتنازع الذاكرة.

نقارن هنا بين ما قاله المشاركون ميدانياً وما تقرّره المعايير الدولية والسوابق المقارنة، لبلورة ضمانات قابلة للتطبيق، والغاية هي تحويل الخصوصية من خطاب عام إلى تصميم تشغيلي يربط المركز بالميدان ويصنع شرعية العدالة من القاعدة.

1- ماهية الخصوصية القائمة كما عبّر عنها المشاركون:

تكشف المناقشات الميدانية أن خصوصية المجتمعات السورية المتضررة ليست مجرد تباينات جغرافية، بل هي نتاج تاريخ طويل من اللامساواة والتمييز وغياب العدالة المتكافئة بين الفئات والمناطق. فالعدالة الانتقالية، في وعي المشاركين، لا يمكن أن تُصمّم وفق نموذج واحد في بلدٍ عانى من تشردم سلطوي وتفاوت اجتماعي وذاكرة جمعية مثقلة بالانقسامات.

في الفرات والجزيرة، ارتبط مفهوم العدالة، في الوعي المجتمعي، أولاً بإزالة الوصم واستعادة الكرامة بعد عقودٍ من الإقصاء الإداري والأمني وحرمان الناس من أبسط حقوقهم في العمل والتنقّل. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا الشعور المتراكم حين أشار إلى أن الانتماء الجغرافي تحوّل إلى معيارٍ للثقة أو الشكّ بدلاً من أن يكون أساساً للمواطنة المتساوية. وهكذا غدت العدالة المنشودة وسيلةً لتحرير الهوية الفردية والجماعية من آثار التمييز، واستعادة مكانة الإنسان كمواطنٍ لا كموضوعٍ للتصنيف الأمني.

أما في الساحل السوري، ربط المشاركون مفهوم العدالة بالذاكرة المشتركة والاعتراف المتبادل بين الضحايا من مختلف الأطراف، مؤكدين أن أي عدالة لا تقوم على ذاكرةٍ جامعة ستفقد مشروعيتها. وقد عبّر أحدهم عن هذه الرؤية بقوله إن المطلوب ذاكرة لا تُشيطن أحداً، وعدالة تُبنى بعيداً عن لغة المنتصر. وتعكس هذه المقاربة وعياً ناضجاً بأن تخليد الضحايا يجب أن يكون عملاً إنسانياً لا سياسياً، وأن المصالحة لا تُبنى على النسيان أو الانتقاء، بل على الاعتراف المتبادل والصدق في سرد الألم.

في الشمال الغربي، في المناطق التي تتقاطع فيها سلطات متعددة وتتداخل فيها الولاءات، تحوّل مطلب العدالة إلى نداءٍ صريح من أجل الحياد الكامل والمساءلة المتوازنة. فقد شدّد المشاركون على رفض أي مسارٍ للعدالة يُدار تحت راية فصيل أو جهة سياسية، محذّرين من أن العدالة إن لم تكن عابرةً للانتماءات ستتحول إلى أداةٍ جديدة لتصفية الخصوم. ويكشف هذا الموقف عن وعي عميق بخطورة تسييس مؤسسات العدالة، وضرورة تحصينها من الاستقطاب حتى لا تُعيد إنتاج الصراع الذي يفترض بها أن تُنهي.

أما حواضر المدن الكبرى مثل دمشق وحبص وحمص وحماه، فتمثّل خصوصيتها أزمة ثقة مؤسسية متجذرة، لا مع النصوص بل مع من يملك حقّ تطبيقها. طالب المشاركون بعدالةٍ شفافة وعلنية تقوم على هياكل واضحة للمساءلة والمحاسبة، معبّرين عن قلقٍ من غياب القنوات التي تربط الضحايا بمؤسسات العدالة. وتجلّى هذا المطلب في تساؤلاتهم حول من يتحمّل المسؤولية فعلاً وكيف يمكن الوصول إليه، وفي الدعوات المتكرّرة لمعرفة من يتخذ القرارات وبأي آلية يُحاسب. ويعكس هذا الوعي الشعبي رغبةً في بناء بنيةٍ تشاركية تجعل القائمين على العدالة خاضعين بدورهم للمساءلة، بما يحول دون احتكار القرار أو إعادة إنتاج الهرمية القديمة تحت شعاراتٍ جديدة.

وعلى امتداد هذه المناطق، برزت فئات حساسة عابرة للجغرافيا تحتاج معاملة خاصة ضمن مسار العدالة الانتقالية:

النساء، وذوو/ذوات الإعاقة، وأسر المفقودين. النساء طالبن بعدالةٍ تُصغي لقصص العنف الجسدي والنفسي، إذ قالت إحدى المشاركات: «كثير من القصص لا تُقال إلا لامرأة... لازم قاضيات ومحققات»، فيما شدّد ذوو الإعاقة على رفض الشفقة كمقاربة للحقوق، «بدنا دوراً فعّالاً وحقوقاً دون شفقة». أما أسر المفقودين، فاعتبروا أنفسهم صوت الذاكرة الذي لا يمكن إسكاته، كما ورد في إحدى المداخلات: «روابط الأسر ليس ديكور... ينبغي أن يكون لها صوت بالقرار».

تدل هذه الأصوات على أن الخصوصية في الوعي السوري لا تُفهم كاستثناء أو كعامل تفريق، بل كقاعدة لبناء عدالةٍ قادرة على احتواء جميع الفئات.

أيضاً تم الإشارة في العديد من المناقشات على امتداد الجغرافيا السورية إلى العلاقة بين قضايا العدالة الانتقالية وبين موضوع تردي الأوضاع الاقتصادية والمعاشية لغالبية أفراد الشعب السوري، وتم عرض تلك الملاحظات في سياقين مختلفين برى أولهما أن العدالة الانتقالية لن تكون قابلة للتطبيق والتنفيذ الفعّال بالشكل الذي يتم الحديث عنه لجهة جبر الضرر والتعويض لأنها تحتاج ميزانيات ضخمة غير متوفرة حالياً ولا في المدى القريب مما سيجعلها مجرد طروحات نظرية غير قابلة للتحقق، فيما يرى ثانيهما أن مجرد الحديث والنقاش عن قضايا العدالة الانتقالية لا يُعد أولوية حالياً بالنظر إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية أيضاً مما يؤدي إلى استمرار تكرار وارتكاب الانتهاكات الجديدة التي ستحتاج إلى مسار مستمر من العدالة الانتقالية.

بمعنى أن الناس مشغولون حالياً بتأمين الاحتياجات المعيشية وتجنب التحول إلى ضحايا جديد في مسار انتهاكات يحدث بسبب تردي الأوضاع الأمنية والانقسامات السياسية القائمة حالياً. وبرغم أهمية هذه الطروحات والتفهم الشديد لها إلى أنه يمكننا النظر لهذا الموضوع من زاوية مخالفة، فمع الإقرار بأن الأوضاع الاقتصادية والأمنية متدهورة حالياً إلا أنه ينبغي إدراك أن مسار العدالة الانتقالية قد يشكل أحد أبرز أدوات حل ومعالجة تلك الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة. بمعنى أن التطبيق الجيد والفعال لقضايا العدالة الانتقالية هو أمر سيساهم حكماً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمنية القائمة حالياً.

وبالتالي فإن العدالة الانتقالية ينبغي النظر لها كأحد أبرز أدوات حل تلك الإشكاليات الأمنية والاقتصادية ولا يجوز مطلقاً التعامل على أنها ينبغي أن تنتظر حتى يتم تسوية تلك التحديات الاقتصادية والأمنية والتي لا يُمكن، في حقيقة الأمر، معالجتها إلا بمسار عدالة انتقالية حقيقي وسريع وفعّال.

العدالة الانتقالية في سوريا، كما عبّر عنها الناس، ليست مبدأً قانونياً فحسب، بل هي عملية استعادة ثقة بين المجتمعات والدولة، بين الضحية والمؤسسة، وبين الماضي والمستقبل.

2- كيفية مراعاة الخصوصيات المجتمعية ضمن منظومة الضمانات:

كما سبق الإشارة تُظهر المناقشات التي تمت في العديد من المحافظات السورية أن فهم العدالة الانتقالية من منظور المجتمع لا ينفصل عن الذاكرة الجمعية والبيئة المحلية التي صاغت وعي الناس بالعنف والظلم. ولذلك فقد عبّر المشاركون في كل منطقة عن «خصوصية» لا يمكن تجاوزها في تصميم أي مسار وطني للعدالة:

خصوصية التهميش والوصم في الشرق، والذاكرة المتعددة في الساحل، والانقسام الفصائلي في الشمال، وأزمة الثقة المؤسسية في المدن الكبرى. هذه الخصوصيات لا تُعَدّ موانع للعدالة، بل محدداتٍ ضرورية لصياغة نظام ضمانات فعّال ومتجدّد اجتماعياً، يتناغم مع المعايير الدولية المعمول بها في تجارب العدالة الانتقالية المقارنة.

الهندسة اللامركزية المتصلة:

من خلال المناقشات، طُرح بوضوح مطلب «لجان المحافظات» المنتخبة كمستوى تمثيلي مباشر للضحايا والمجتمعات المحلية، إلى جانب مجلس وطني يضع السياسة العامة ويضمن وحدة المعايير. هذا التصور يعكس وعياً محلياً بضرورة تحقيق توازن بين وحدة القرار الوطني والتنوع الجغرافي. وهو ما يتطابق مع الممارسات الفضلى في التجارب الدولية مثل جنوب أفريقيا والمغرب، حيث أنشئت لجان فرعية محلية للحقيقة وجبر الضرر تعمل تحت مظلة وطنية موحدة، ما أتاح معالجة الانتهاكات وفق خصوصية كل منطقة دون تفتيت الإطار الوطني. علماً أن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن حق الضحايا في الانتصاف (2005) تُوصي بتمكين المتضررين من المشاركة في وضع وتنفيذ التدابير الإصلاحية في بيئاتهم المحلية. لذا فإن النظام اللامركزي في الحالة السورية لا يُعد تفويضاً للسلطة، بل نظام مساهمة تشاركي يربط المركز بالميدان ويحوّل الضمانات من قرارات فوقية إلى آليات يومية للمراقبة والتصحيح.

قنوات تمثيل قاعدية حيّة:

أكد المشاركون أن الشرعية لا تُمنح بقرارات سياسية بل تُبنى من القاعدة، من خلال انتخاب ممثلي الضحايا وفق النوع الاجتماعي والجغرافيا وطبيعة الضرر. وقد برزت مقترحات بتفعيل روابط أسر المفقودين وخيم الحقيقة كمنصات مستدامة للحوار والتوثيق. هذه الفكرة تتناغم مع تجربة الأرجنتين حيث كانت «جمعية أمهات ساحة مايو» جزءاً أصيلاً من النظام الوطني للبحث عن المفقودين، لا مجرد صوت احتجاجي. علماً أن المعايير الدولية (كما في مبادئ مجلس حقوق الإنسان حول المشاركة المجتمعية 2019) تؤكد أن الضمان الأهم لنجاح العدالة الانتقالية هو تمكين الفئات المتضررة من التأثير في تصميم السياسات، وليس فقط الاستماع إليها. ومن ثم فإن هذه القنوات القاعدية المقترحة في الجلسات تشكل ركيزة لبناء الثقة والرقابة الاجتماعية المستقلة على مؤسسات العدالة.

قضاء محايد بضمانات مُعلنة:

أزمة الثقة التي عرّ عنها السوريون تعبر عن مطلبٍ جوهري يتقاطع مع كل السوابق الدولية: العدالة لا تُقاس فقط بنتائجها، بل بالشفافية التي تُمارس بها. وقد شددت مناقشات دمشق وسلمية على ضرورة قضاة نزيهين على القانون الدولي الإنساني، مع حماية الشهود وكشف الذمة المالية لضمان الاستقلال. وهو ما يتوافق مع المعايير الواردة في «مبادئ بانغالور للسلوك القضائي لسنة ٢٠٠٢»، ومع تجربة تونس في إنشاء دوائر قضائية متخصصة ضمن القضاء العادي، تتابع جرائم الماضي مع رقابة مهنية ومجتمعية مزدوجة. فالمطلوب في الحالة السورية هو قضاء انتقالي شفاف ومحمي قانونياً ومجتمعيّاً، يحصن المسار من التسييس والانقسام.

مسارات خاصة للفئات والملفات الحساسة:

المشاركون في الرقة ودمشق وحماة شددوا على أن العدالة الانتقالية يجب أن تراعي اختلاف أشكال الضرر باختلاف الفئات، وهو ما يعكس وعياً حقوقياً متقدماً.

• في ملف المفقودين والمقابر الجماعية،

طُرحت ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة مرتبطة بالقضاء، وسجلّ موثّد للتعريف والنبش، تشارك فيه روابط الأسر، وهو اقتراح يتوافق مع التجارب الدولية في تشيلي والبوسنة وكوسوفو.

• في قضايا النساء والعنف الجنسي، أكدت

المشاركات على وجوب وجود قاضيات ومحققات وغرف استماع آمنة، بما ينسجم مع توصية قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، ومع المبادئ التوجيهية للجنة السيداو.

• أما ذوو الإعاقة فطالبوا بتمثيل فعلي لا

شكلي، وهو مطلب يتقاطع مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) التي تلزم الدول بتمكين الوصول المادي والرقمي والمشاركة في العدالة على قدم المساواة.

جبر حساس للسياقات ومتكامل المستويات:

أكدت النقاشات أن العدالة لا تكتمل دون جبر ضرر يعيد الثقة ويصلح العلاقات الاجتماعية. ففي الساحل مثلاً، دعا المشاركون إلى تخليد الضحايا من مختلف الأطراف «بذاكرة لا تشيطن أحداً»، بينما طالبت الرقة بجبر إداري واقتصادي يزيل آثار التمييز.

هذا الإدراك يتوافق مع المبادئ الأساسية لجبر الضرر (القرار ١٤٧/٦٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة) التي تربط الجبر بالاعتراف والكرامة، ومع التجارب المقارنة مثل المغرب وجنوب أفريقيا التي اعتمدت برامج جبر جماعية وتنموية تعالج المظالم البنيوية لا الفردية فقط.

لذلك، في الحالة السورية، ينبغي أن يجمع الجبر بين التعويضات الفردية، والمشروعات التنموية للمناطق المتضررة، وبرامج تخليد رمزية (نُصب، أيام ذاكرة، أرشيف وطني)، بحيث يصبح الجبر أداة للمصالحة المجتمعية لا مجرد تسوية مالية.

تكشف المقارنة بين ما عبّر عنه السوريون في النقاشات الميدانية وبين التجارب والمعايير الدولية أن الرؤية المجتمعية الناشئة في سوريا لا تشذ عن قواعد العدالة الانتقالية الراسخة، بل تعيد صياغتها ضمن واقع أكثر تعقيداً وتشظياً.

فالقاسم المشترك بين كل المعايير الدولية هو اعتبار العدالة الانتقالية عملية تشاركية وحقوقية تُبنى على مبدأ عدم التمييز، والحق في الحقيقة، وجبر الضرر، وضمائمات المحاكمة العادلة.

الخاتمة

تمثل هذه الورقة محاولةً لتوثيق التحوّل الأعمق في الوعي السوري منذ سقوط النظام، حيث لم تعد العدالة مجرد مطلبٍ قانوني أو شعارٍ سياسي، بل أصبحت محوراً لإعادة تعريف معنى الدولة والإنسان والمواطنة بعد عقودٍ من القمع والعنف. لقد أظهرت النقاشات الميدانية التي بُنيت عليها هذه الورقة أنّ السوريين، في مختلف مناطقهم، أعادوا صياغة مفهوم العدالة الانتقالية من خلال تجاربهم الخاصة: من فقد ابنه في السجون، ومن هُجّر من بيته، ومن عانى من الحصار، ومن عاش التمييز أو الصمت الإجباري. كل هؤلاء لا ينظرون إلى العدالة كإجراءٍ قضائي، بل كشرطٍ للكرامة ووسيلةٍ لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

إنّ التجربة السورية في هذا المجال تُبرز خصوصيةً نادرة في مسار العدالة الانتقالية عالمياً، إذ يترافق فيها انهيار البنية السياسية مع انكسار المعنى الأخلاقي للعدالة نفسها. فحين تُختزل العدالة في يد السلطة، وتُستعمل القوانين لتبرير الظلم، يصبح استعادتها معركةً أخلاقية قبل أن تكون قانونية. ومن هنا، فإنّ الدعوة إلى عدالةٍ متجدّرة مجتمعيّاً لا تعني الارتداد إلى الثأر المحلي أو العرفي، بل بالعكس، هي محاولة لإحياء جوهر القانون من ضمير المجتمع، بحيث تُصبح المؤسسات خادمة للعدالة لا مالكةً لها.

إنّ أبرز ما تكشفه هذه الورقة هو أنّ السوريين لم يعودوا يطالبون بعفوٍ أو محاكماتٍ سورية، بل يريدون معرفة الحقيقة، ومحاسبة من انتهك حقوقهم، وردّ الكرامة للضحايا وللمجتمع على السواء. فالعدالة بالنسبة لهم ليست غايةً في ذاتها، بل وسيلة لبناء سلامٍ لا يقوم على الخوف بل على الاعتراف. فحيث يغيب الاعتراف، يتوارى الضمير، وحيث يغيب الضمير لا يمكن لأي دولةٍ أن تنهض. ولذلك، فإنّ العدالة الانتقالية في السياق السوري لا تُختزل في المحاكمات، بل تتجسّد في أربعة تحوُّلات أساسية:

ثانيها،

انتقال القضاء من الولاء إلى الاستقلال.

أولها،

انتقال الدولة من منطق السيطرة إلى منطق الخدمة.

رابعها،

انتقال الذاكرة من التسييس إلى الحقيقة.

ثالثها،

انتقال المجتمع من الصمت إلى المشاركة.

وتشير المعطيات من الجلسات الحوارية في المناطق المختلفة إلى أنّ السوريين باتوا يدركون أنّ العدالة لا تكتمل من دون إصلاحٍ مؤسسيٍّ شامل، وأنّ أي إصلاحٍ لا يقوم على المساءلة سيعيد إنتاج العنف بأشكالٍ جديدة. لذلك، يربط الناس اليوم بين العدالة والسياسة والاقتصاد والذاكرة، في فهمٍ مركّبٍ يعكس نضجاً فكرياً ومدنياً غير مسبوق. العدالة ليست فقط محاسبة من أطلق النار، بل أيضاً من سرق الخبز، ومن زيف الوعي، ومن شرعن القهر بالقانون. هي عملية إعادة بناء أخلاقي شامل تُعيد الاعتبار للقيم التي هُدرت في مسيرة الدولة الأمنية.

وتُظهر الورقة هذه أنّ الوعي الشعبي تجاوز، للمرة الأولى منذ عقود، لغة الخوف إلى لغة المشاركة. فالضحايا لم يعودوا يطلبون أن يُتحدّث عنهم، بل أن يتحدثوا هم بأنفسهم. النساء اللواتي فقدن أبناءهن، والناجون من الاعتقال، وأسر المفقودين، باتوا يطالبون بدور مباشر في إدارة العدالة نفسها، لا في انتظار صدقاتها. إنّ هذا التحوّل من «عدالة النخبة» إلى «عدالة الناس» هو ما يجعل التجربة السورية مرشحة لتقديم نموذج إنساني جديد في مسارات العدالة الانتقالية المقارنة. نموذج يُعيد تعريف العدالة كملكية عامة للضمير الوطني، لا كإجراء قانوني تديره المؤسسات فحسب.

ومن منظورٍ نظري، فإنّ العدالة الانتقالية هنا تُعاد إلى جذورها الفلسفية الأولى: مواجهة الماضي بشجاعة لا بنسيانٍ انتقائي، وتحويل الألم إلى وعي جماعي خلاق. فهي ليست مشروعاً مؤقتاً ينتهي بإصدار الأحكام، بل ثقافة مستدامة تبني مؤسساتٍ عادلة وتُربّي جيلاً جديداً يرى في القانون حماية لا سلاحاً، وفي الدولة شراكة لا سلطة، وفي المواطنة مسؤولية لا تبعية.

إنّ هذه الرؤية التي صاغها السوريون من خلال حواراتهم وشهاداتهم تعبّر عن نضجٍ حضاريٍّ استثنائي. فبعد أن جُرب كلُّ ما هو قهري ومركزي ومغلق، باتت العدالة تُفهم اليوم كفعلٍ انفتاحٍ واعترافٍ ومصالحيةٍ مع الذات قبل الآخر. ولعلّ أعظم ما يمكن أن تحقّقه هذه العدالة هو إعادة تعريف «نحن» بعد أن تمزقت هذه الكلمة بفعل الحرب. فالمجتمع الذي يملك شجاعة النظر في مرآته، ومحاسبة نفسه بصدق، هو وحده القادر على أن يصنع سلامه بنفسه.

من هنا، يمكن القول إنّ العدالة الانتقالية السورية ليست خاتمة الصراع، بل بدايته الأخلاقية. هي لحظة استعادة المعنى بعد فقدانه، وجسرٌ بين الماضي المثقل بالدم والمستقبل الممكن بالحق. وعندما تُصبح العدالة قيمةً يعيشها الناس في حياتهم اليومية، لا شعاراً يرفعونه في المحافل، عندها فقط يمكن القول إنّ سوريا بدأت رحلة شفاءها الحقيقي، لا من الحرب فقط، بل من صمتٍ طويلٍ جثم على الضمير الجمعي لعقود. فالعدالة هنا ليست مجرد حكمٍ قضائي، بل ولادة جديدةٍ لأمّةٍ تريد أن تتصالح مع ذاتها دون أن تُنكر ألمها، وتبني دولتها دون أن تُعيد إنتاج جلادها.

أولاً - النتائج الرئيسية:

- 01 العدالة الانتقالية مشروع مجتمعي لا إجراء قانوني:** تُظهر الحوارات الميدانية أنّ العدالة الانتقالية في الوعي السوري تجاوزت مفهومها القانوني الضيق لتغدو مشروعاً وطنياً لاستعادة الكرامة والمواطنة، وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة. فالعدالة لم تعد مطلباً سياسياً بل شرطاً وجودياً للسلام الأهلي.
- 02 مركزية الضحية في تصميم العدالة:** الضحايا وأسر المفقودين والنساء وذوو الإعاقة لم يعودوا مادة للعدالة بل فاعلين فيها. إذ يربط السوريون شرعية أي مسار للعدالة بمقدار مشاركة الضحايا وتمثيلهم الفعلي في مؤسساتها، لا بمجرد الاستماع إلى شهاداتهم.
- 03 التحول من «عدالة القانون» إلى «عدالة الضمير»:** يعزّز السوريون عن وعي جديد يرى أن العدالة لا تُختزل في تطبيق النصوص، بل في نزاهة من يطبّقها. فالقاضي العادل هو من يتحرر من الولاءات السياسية والأمنية، ويجسّد الضمير العام لا التعليمات الإدارية.
- 04 الوعي المجتمعي بتكامل أركان العدالة:** تُظهر المناقشات فهماً عميقاً لتكامل ركائز العدالة الأربع: المحاسبة، الحقيقة، جبر الضرر، وضمائمات عدم التكرار من خلال الإصلاح المؤسسي؛ إذ لا معنى لأي ركن بمعزل عن الآخر. فالحقيقة بلا محاسبة تأريخ، والمحاسبة بلا جبر قسوة، والجبر بلا إصلاح تكراراً للمأساة.
- 05 العدالة كإصلاح مؤسسيّ شامل:** أجمع المشاركون على أن جذر الأزمة السورية هو غياب مؤسسات مستقلة وهيمنة السلطة الفردية. لذلك فإن العدالة الانتقالية تُفهم كعملية لإعادة بناء الدولة على أسس القانون والمواطنة والمساءلة، لا كمرحلة مؤقتة من المحاكمات.

06 النزاهة والاستقلال معايير جوهرية لا شكلية: جميع المحافظات شددت على ضرورة قضاءٍ مستقلٍّ مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، مع آليات شفافية ورقابة علنية. فالاستقلال في الوعي السوري لم يعد ترفاً دستورياً بل ضماناً لعدم التكرار.

07 الاعتراف بالحقيقة شرط للسلام: تبين أن كشف الحقيقة ليس مطلباً سياسياً بل حقاً للضحايا وركيزةً للمصالحة. فالحقيقة في الوعي الشعبي السوري هي فعل اعترافٍ علني يرمم الكرامة، ويحوّل الألم إلى ذاكرةٍ وطنيةٍ جامعة تمنع الإنكار والنسيان.

08 جبر الضرر مفهوم إنساني شامل: يربط السوريون جبر الضرر بالكرامة أكثر من المال، ويرون في الاعتذار والاعتراف والمساواة في التعويض أساس العدالة. كما يبرز إدراكٌ متقدّم بأهمية الجبر الجماعي والتنمية المجتمعية للمناطق المتضررة.

09 العدالة الانتقالية ضمانة مستقبلية لا تصفية ماضٍ: تتمحور الرؤية المجتمعية حول العدالة كآلية لبناء المستقبل لا للانتقام من الماضي. فالغاية ليست القصاص، بل إقامة نظام سياسي وأخلاقي يمنع تكرار الانتهاكات ويؤسس لعقدٍ اجتماعي جديد.

10 الخصوصية المجتمعية شرط لنجاح العدالة: تؤكد الدراسة أنّ العدالة الانتقالية في سوريا لن تُقبل ما لم «تتكلم بلهجات الناس»، وأن تصميمها يجب أن يراعي خصوصيات كل منطقة وفئة اجتماعية: التهميش في الشرق، الذاكرة في الساحل، الانقسام في الشمال، وانعدام الثقة المؤسسية في المدن الكبرى.

ثانياً - التوصيات العملية:

01. إصدار قانون وطني شامل للعدالة الانتقالية: يتضمّن تحديد الجرائم المشمولة، والنطاق الزمني، وآليات المحاسبة، وجبر الضرر، وضمانات استقلال القضاء والهيئات، مع حظر العفو عن الجرائم الدولية الكبرى (الإبادة، التعذيب، الاغتصاب، الإخفاء القسري).

02. بخصوص الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية: ينبغي أن تضم خبراء وممثلين منتخبين عن الضحايا والمجتمع المدني، تتولّى تنسيق مسارات العدالة الأربعة (الحقيقة - المحاسبة - الجبر - الإصلاح المؤسسي) تحت رقابة مجتمعية وبرلمانية.

03. بخصوص الهيئة الوطنية للمفقودين: يتعيّن أن تُعدّ سجلّ وطني موحد، وبروتوكولات نبش وتعريف معترف بها دولياً، وتكفل مشاركة رسمية لروابط أسر المفقودين، بحيث تُدار الملفات الحساسة بشفافية ومهنية وبمقاربة إنسانية لا أمنية.

04. إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر وإعادة الإعمار الاجتماعي: يُموّل من أموال الفساد المستردّة ومنح المانحين، ويغطي التعويضات الفردية والمجتمعية، وبرامج الدعم النفسي، والنصب التذكارية وأيام الذاكرة الوطنية.

05. تشكيل دوائر قضائية متخصصة بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة: مع حماية الشهود والمبلّغين، وتدريب القضاة على القانون الدولي الإنساني، واعتماد المطاكرات العلنية كقاعدة لضمان الشفافية والثقة العامة.

06. إصلاح القضاء والأمن والجيش والإدارة العامة: إعادة هيكلة المؤسسات على أسس الكفاءة والمساءلة، مع استبعاد القضاة والموظفين المتورطين في الانتهاكات، وإخضاع الجميع لعمليات فحص سجلّ النزاهة (Vetting) بإشراف مدني مستقل، وإخضاع القوات المسلحة (الأمن والجيش) لرقابة السلطة المدنية المنتخبة.

07

اعتماد نظام لامركزي خاص بمسار العدالة الانتقالية: يتكوّن من مجلس وطني يضع السياسة العامة، ولجان منتخبة في المحافظات تمثل المتضررين محلياً، بما يضمن تطبيق العدالة وفق خصوصيات كل منطقة دون تفتيت الإطار الوطني. حيث يتطلّب اعتماد نظام لامركزي لمسار العدالة الانتقالية تحديد علاقة واضحة بين «المجلس الوطني للعدالة الانتقالية» و«الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، بحيث لا يُفهم المجلس بوصفه بديلاً عن الهيئة أو منافساً لها. تقوم الفكرة على إنشاء مجلس وطني ذي طابع تمثيلي-استشاري يضع الإطار العام للسياسات ويربط المستوى المركزي بالمحافظات، بينما تبقى الولاية التنفيذية والقانونية حصراً بيد الهيئة الوطنية. يعمل المجلس كمنصة منظمة لنقل احتياجات المحافظات عبر لجان محلية منتخبة من المتضررين، ويوفّر تغذية راجعة تساعد الهيئة في ملاءمة برامجها مع الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية دون المساس بوحدة المسار الوطني. كما يضطلع بدور رقابي مجتمعي من خلال إصدار تقارير متابعة وتحليل التحديات على المستوى المحلي، ويقدم توصيات غير ملزمة لتحسين الأداء وضمان الشفافية. وتُدار العلاقة بين الطرفين عبر بروتوكول تنسيقي واضح يحدد حدود الولاية وآليات التشاور ونقل المعلومات، بما يضمن تكاملاً مؤسسياً يحفظ مركزية الهيئة ويُفعّل المشاركة اللامركزية دون تداخل أو تضارب.

08

تعزيز التمثيل الجندي والاجتماعي: تخصيص نسب تمثيل إلزامية للنساء، وذوي الإعاقة، وأسر المفقودين، ضمن جميع مؤسسات العدالة الانتقالية، مع بيئات استماع آمنة للناجيات من العنف الجنسي.

09

دمج العدالة الانتقالية في المناهج التعليمية والإعلام الوطني: بهدف بناء ثقافة قانونية وأخلاقية جديدة، وتثبيت الذاكرة الوطنية المشتركة التي تعترف بالضحايا من كل الأطراف، وتغرس قيم المواطنة والمساءلة.

10

إطلاق حملة تواصل وطنية: لشرح أهداف العدالة الانتقالية وإشراك المواطنين في مسارها، عبر الإعلام، وخيم الحقيقة، ومنتديات الحوار المجتمعي، والجامعات، بما يعيد بناء الثقة من القاعدة إلى القمة.

11 ضمان الشفافية الكاملة في إدارة العدالة الانتقالية: من خلال نشر تقارير ربع سنوية عن أعمال الهيئات، وكشف الذمم المالية للقضاة، وتفعيل الرقابة الإعلامية والمجتمعية المستقلة.

12 تطوير برامج متخصصة لبناء القدرات الوطنية: في مجالات التحقيق، التوثيق، القانون الدولي الإنساني، والعدالة التصالحية، لضمان نقل الخبرة الدولية وتوطينها في مؤسسات الدولة السورية الجديدة.

13 وضع برامج دعم للضحايا لتحسين وضعهم الاقتصادي: يشكّل البعد الاقتصادي أحد العناصر الغائبة غالباً في تصميم مسارات العدالة الانتقالية، رغم أن التجارب المقارنة تُظهر أنه عامل حاسم في قدرة الضحايا وأصحاب المصلحة على الانخراط الفعلي في العملية. فالضحايا الذين يعانون من الفقر، وفقدان فرص العمل، وانعدام شبكات الحماية الاجتماعية، يواجهون صعوبة في المشاركة في آليات الحقيقة أو الجبر أو المحاسبة، ما يجعل العدالة عملية مجردة تفتقر إلى إمكانية الوصول. ولهذا، ينبغي إدماج برامج دعم اقتصادي وقانوني وطبي ونفسي منذ المرحلة الأولى للمسار، لا باعتبارها نتيجة لاحقة للعدالة، بل كشرط تأسيسي يمكن الضحايا من الاستفادة من حقوقهم والمساهمة في صياغة السياسات. وتعني هذه المقاربة أن العدالة الانتقالية يجب أن تتضمن تدابير تمكين مبكر، مثل التعويضات الأولية، وبرامج كسب العيش، ودعم الرعاية الصحية، والمساعدة القانونية، بما يعيد بناء قدرات الضحايا ويؤمن مشاركتهم الفاعلة. وبذلك يتحول المسار من نموذج يُعالج الآثار فقط إلى نموذج يعزز القدرة على الصمود ويضمن العدالة كعملية مستمرة لا تقف عند الإجراءات الشكلية.



2026

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي